سياسة توازن القوى [1]

الدكتورة حورية توفيق مجاهد

مدرس العلوم السياسية بجامعة الاسكندرية

يعتبر توازن القوى أحد المفاهيم الاساسية فى السياسة الدولية حتى لقد ذهب البعض الى أنه قانون عالمى لتفسير التاريخ الحديث (٢) . وهو يمثل حقيقة واقعية فى علاقات الدول السياسية بعضها ببعض وهى تدور أساسا حول ظاهرة القوة التى تعمل كمحرك لهذه العلاقات . فهو اذن رمز للمدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية التى تركز على ظاهرة القوة وعلى أن الدول تسعى أساسا الى التصارع على القوة محافظة على أمنها ومكانتها الدولية وتوازن القوى هو سلاحها فى تنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها . وفى الواقع قلما تخلو الصحف اليومية من الاشارة الى توازن القوى العالمى أو توازن القوى فى منطقة الشرق الاوسط أو فى غيرها من المناطق . فكلما وجدت دولتان متنافستان تواجه احداهما الاخرى يعمل توازن القوى سواء على المستوى العالمى أو الاقليمى .

---

(١) يلاحظ أننا لم نتقيد هنا بالترجمة الحرفية للعبارة Balance of Power (ميزان القوة) تفاديا لكثير من الخلط والالتباس فى تفهم مضمون هذا المفهوم . فشكل الميزان هو أحد أشكال التوازن اما الوضع الاكثر شيوعا وأهمية فهو عملية التوازن نفسها . ومفهوم القوة يعنى مقدرة الدولة على الضغط على غيرها استنادا الى امكانياتها خاصة العسكرية . أما القوة فى توازن القوى فهى تعنى فى واقعها الامكانيات وتوازن القوى يشير الى توازن الامكانيات .

(٢) لمزيد من المعلومات عن (توازن القوى) يرجع الى مصدرين اساسيين خاصين بهذا الموضوع وحده وكل منهما يحتوى على مجموعة مقالات تتناول جميع أوجه هذا المفهوم وهما :

Frederick H. Gareau (edit.). The Balance of Power & Nuclear Deterrence. A Book of Readings. (Boston : Houghton Mifflin Comp., 1962). & Paul Seabury. Balance of Power. (Berkeley, California : Univ. of California Press, 1965).

Hans J. Morgenthau. Politics among Nations, (New York : Alfred A. Knoff, 1961) pp. 167 - 223/364. & I.L. Claude. Power & International Relations. (New York : Random House, 1962).

أولا : ماهية توازن القوى

بالرغم من اهمية هذا التوازن وشيوعه فى السياسة الدولية ما زال مفهومه مبهما يفتقر الى تحديد يتفق عليه ، ويرجع هذا الى تعدد تعريفاته وفقا للزاوية التى ينظر منها اليه والى دوره فى تنظيم القوة (١) .

واكثر التعريفات شيوعا وابسطها هو ما يصف **توزيع القوة السياسية** بين الدول المختلفة فى وقت ما بغض النظر عن وجود التوازن أو عدم وجوده. اى أنه يشير الى مجرد توزيع القوة لا الى التوازن نفسه ، وهذا التوزيع يعنى اما توزيع القوة فى المجال الدولى عامة بمعنى أى توزيع للقوة واما توزيع معين للقوة . ولكن توازن القوى فى معناه الخالص والاصيل يعنى توزيع القوة توزيعا متساويا فى وضع يقرب من التكافؤ (equilibrium) فى قوى الدول بحيث لا تتفوق دولة تفوقا ساحقا الى حد يمكنها من تهديد الدول الاخرى . ويعتبر هذا وضعا أمثل لتوزيع القوة (٢) ، ولكن مشكلة السياسة الدولية فى هذا المجال هو أن توزيع القوة لا يظل ثابتا ، اذ انه خاضع لديناميكية الحيا ةالسياسية . فتوازن القوى عامة يتميز بالديناميكية نتيجة للتغير فى قوة كل دولة وفى قوى أصدقائها وأعدائها مما قد يؤثر فى قوتها وهو يتطلب تقييما وحسابا مستمرين لقوة الدولة فى ضوء التغييرات سواء الداخلية أو الخارجية . وقوة الدولة أ فى مواجهة الدولة **ب** تتوقف على امكانية كل من **أ ، ب** والصورة التى رسمتها كل منهما للاخرى عن قوتها . ومن ثم قد تكون القوة الحقيقية — ومحكها الاخير هو الحرب — اقل أو أكبر مما يتوقعه أو يتصوره خصمها . ويلاحظ ان الدول تختلف دائما على ما اذا كان التوزيع متساويا لا سيما وأن القوة يصعب قياسها قياسا دقيقا مادام لا توجد طريقة أكيدة ودقيقة لقياسها ، ومن هنا تحرص الدول ، حفاظا منها على أمنها ، على أن تحتفظ بتفوق فى قوتها ولو كان يسيرا على قوة الدولة أو الدول المواجهة لها ، خاصة اذا كانت عداوتها متأصلة . فالتوازن فى هذه الحالة لا يعنى التساوى أو التكافؤ فى توزيع القوة بل يعنى تفوق طرف على الاخر تفوقا يحقق الميزان فى صالحه ، ذلك لانه على الرغم من أن التكافؤ فى القوة هو الهدف الاسمى لتوازن القوى على الاقل من الناحية النظرية لمضمون معناه ، الا أنه فى الواقع غالبا ما يعنى وجود تفوق ولو طفيف لطرف على الاخر اذ أن التساوى أو التكافؤ فى القوة لا يوفر أمنا مماثلا للامن الذى يوفره التفوق للدولة (٣) . فعندما تذكر دولة ما أنها

---

(١) لمزيد من المعلومات عن مختلف التعريفات أنظر : Ernest B. Haas. The Balance of Power : Prescription, Concept or Propaganda, in James N. Rosenau (ed.). International Politics & Foreign Policy. (New York : The Free Press of Glencoe, Inc., 1961). pp. 317 - 29.

(٢) أنظر : J. W. Burton. International Relations : A General Theory. (London : Cambridge Univ. Press, 1967). pp. 56 - 8.

(٣) Claude, op. cit., p. 56.

ترغب فى المحافظة على توازن القوى فانما هى فى الواقع تقصد رغبتها فى التفوق على غيرها ولو الى حد يسير كيما يكفل لها ذلك الى حد ما عدم تفوق الطرف الاخر عليها . فكل دولة أو مجموعة من الدول فى محاولتها لتفسير توازن القوى فانما تفسره لصالحها بقدر استطاعتها حتى تتيح لنفسها قدرا من القوة يفوق ما تتيحه للدولة المعادية لها لتتمكن من ردعها حيث أن التكافؤ لا يضمن لها الردع .

غير ان بعض الواقعيين يذهب الى أن الدول لا تسعى فى الحقيقة للوصول الى توازن القوى بقدر ما تسعى لتصعيد القوة الى أقصاها (١) . وعليه فهى تدور فى حلقة مفرغة يزكيها مأساة الامن «Security dilemma» (٢) وقوامها الرغبة الدفينة لكل دولة فى المحافظة على أمنها واستقلالها فى عالم مقسم الى دول مستقلة ينقصه سلطة مركزية لتنظيم سياسات الدول ، مما يزكى عنصر عدم الثقة فى بعضها وهذا بدوره يزيد من اعتماد الدولة على القوة وهو بالتالى يؤدى الى تهديد الدولة المنافسة ويدفعها هى الاخرى الى زيادة قوتها وهذا بدوره يؤدى الى التقليل النسبى لقوة الدولة الاولى فتعمل على زيادة قوتها من جديد وهكذا ...

وخلاصة القول ان شدة حرص الدول على تحقيق أمنها يؤدى فى النهاية الى زيادة عدم الامن وزيادة الاعتماد على القوة والتنافس عليها متخذة من توازن القوى وسيلتها . فتوازن القوى من الناحية الواقعية يعنى وضعا من أوضاع عدم التوازن ـ على الاقل الى حد ضئيل ـ وان كان العرف قد جرى على تسمية هذا الوضع بالتوازن تجاوزا .

أما التعريف الاخر لتوازن القوى فيشير الى **فكرة التوازن** فى قوة الدول لا الى مجرد توزيع القوة كما فى التعريف السابق وفكرة التوازن هذه لها أشكال متعددة أهمها ان التوازن قد يأخذ شكل عدد من الدول ذات أوزان متساوية تقريبا أو بعضها له نفس القوة وهذه القوى فى مجموعها متوازنة ويعرف هذا الشكل للتوازن « بالشمعدان أو النجفة Chandelier » وقد اتخذ توازن القوى هذا النموذج فى أوروبا خاصة بعد الحروب النابوليونية الى أوائل القرن العشرين أى فى ظل الكونسرت أو المؤتمر الاوروبى Concert of Europe وهذا النموذج ليس توازنا بين دولتين أو معسكرين يضم كل منهما مجموعة دول ، ولكنه توازن بين عدد من الدول الاقليمية المتساوية القوى تقريبا وهو توازن بطبيعته متعدد الاقطاب أى (Multipolar) . أو قد يتخذ التوازن شكل « ميزان »

---

(١) لمزيد من المعلومات عن رأى الواقعيين أنظر :
Morgenthau, op. cit., p. 202.

(٢) صاحب نظرية « مأساة الامن » هو :
John H. Herz. Political Realism & Political Idealism. (Chicago: Univ. of Chicago Press, 1951). p. 4.

ذى كفتين تمثل كل منهما دولة أو مجموعة من الدول وهاتان الكفتان يتحقق باستوائهما التوازن وهذا .النموذج أبسط من الاول من حيث توزيع القوة والاقتطاب الثنائى أو القطبية الثنائية «Bipolarity» التى تمثلت فى احتكار القوة وتراكمها منذ الحرب العالمية الثانية فى قطبين رئيسيين هما : الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، مثلا معاصرا لهذا النموذج. كما أن محاولة الولايات المتحدة الامريكية النظر الى توازن القوى فى الشرق الاوسط على أنه ميزان من كفتين يمثل أحدهما الدول العربية والاخرى اسرائيل مثل آخر لهذا النموذج — وان كان الاتجاه أو السياسة حاليا منذ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، هو الاحتفاظ لا بالتوازن القائم على التكافؤ أو المساواة فى القوة بين الكفتين ، بل بترجيح كفة اسرائيل أى الاحتفاظ بالميزان فى صالحها مما يجعل « التوازن » أو على الاصح عدم التوازن غير مستقر .

وهذا يقودنا الى توضيح العلاقة بين توزيع القوة والتوازن والاستقرار نظرا الى أن هناك ارتباطا وثيقا بين هذه الاركان الثلاثة . فالتوازن والاستقرار يتوقف ترابطهما على وضع توزيع القوة . بمعنى ان التوازن القائم على التكافؤ أو المساواة فى توزيع القوة أقرب الى الاستقرار اما « التوازن » غير المستقر فيتغير فيه توزيع القوة فى حدود كبيرة أى أنه يقوم على عدم تكافؤ جسيم فى توزيع القوة بين الدول الداخلة فيه وهو بالضرورة غير متوازن بالمعنى الدقيق للكلمة وقد يستقر هذا الوضع مع الامد القصير ولكنه لن يكون كذلك على الامد الطويل . غير أن البعض يحاول ايجاد علاقة بين عدد الدول الداخلة فى توازن القوى واستقرار التوازن . فيرون أنه كلما قل عدد الدول (بحد أدنى ثلاث) قل استقرار التوازن . كذلك كلما زاد عدد الدول (بحد أقصى خمس) قل الاستقرار . فسبب عدم الاستقرار فى الحالة الاولى مرجعه الى حدة الخلافات وعمقها بين طرفيه مع عدم وجود مخفف . أما فى الحالة الثانية فان مرجعه أساسا الى انتشار الخلافات بين عدد كبير من الدول أى كثرة الخلافات وتعددها (١) .

وتوازن القوى تقليديا كثيرا ما توافر له وجود دولة مرجحة أو موازنة «Balancer» تمسك بلسان الميزان . وهذه الدولة تتميز بأن يكون لديها المقدرة والامكانية وكذلك الرغبة فى أن تلقى ثقلها فى الكفة المرجوحة ويكون لعملها هذا أثر فى اعادة التوازن المنشود عن طريق تحقيق التكافؤ بين الطرفين فالدولة المرجحة تحتل مركزا أساسيا فى توازن القوى اذ أنها تتدخل فى عملية توزيع القوة للمحافظة عليها فى وضع أقرب الى الوضع الامثل

(١) يرى أصحاب هذا الرأى أن الاقتصار على دولتين فقط فى عملية التوازن يعتبر وضعا شاذا وان كان هو القائم حاليا . ممثلا فى الاقتطاب الثنائى . كما أن أثر تعدد الدول وكثرتها فى الاستقرار يدلل عليه الحرب العالمية الاولى وتطورها نتيجة للمواجهة بين الوفاق الثلاثى (المعقود بين انجلترا وفرنسا وروسيا فى سنة ١٩٠٧) والمحالفة الثلاثية (المعقودة بين المانيا والنمسا وايطاليا عام ١٨٨٢) .

فيتحقق الاستقرار . وهذا يتطلب فى الدولة المرجحة للقيام بدورها بكفاءة ان تتمتع بحرية التحرك فلا تلتزم مسبقا تجاه أى من الطرفين الا بمبدأ القاء ثقلها فى الجانب الاضعف أيا كان محافظة على التوازن . كما يضيف البعض اشتراط البعد الجغرافى عن الاطراف كأساس لضمان عدم دخولها طرفا مباشرا فى النزاع مما يفقدها دورها . وقد قامت بريطانيا بهذا الدور تقليديا . وذهب البعض **الى تعريف توازن القوى بأنه ليس الا الدولة المرجحة أو الموازنة** على أساس ان دخول هذه الدولة عملية التوازن ـ على الاقل قديما ـ هو الفيصل فى وجود التوازن أو عدمه (١) .

وأخيرا هناك معنى أشمل من غيره وهو أن توازن القوة عبارة عن **عملية أو نظام ينشأ طبيعيا ويتكرر على مر التاريخ ، نتيجة لسعى كل دولة الى المحافظة على أمنها وسيادتها والابقاء على استقلالها فى عالم مقسم الى دول قوية ، ذات سيادة تسعى كل منها الى تحقيق مصالحها ، مع عدم وجود قانون دولى ملزم ينظم علاقات الدول ويوجه سياساتها ويمنع اعتداءها ويصون سلامتها وأمنها** . فتوازن القوى اذا فى صورته المجردة يهدف الى حماية أمن الدولة وسلامتها عن طريق منع أى دولة من أن تزيد قوتها الى الحد الذى يهدد بقية الدول . ومن ثم هو عبارة عن عملية موازنة مستمرة . ويرى الكثيرون ان السعى الى التوازن ليس موضع اختيار بل يأتى طبيعيا للتنافس على القوة الدفينة الموروثة فى النظام الدولى . فوفقا لهذا الرأى ينتج التوازن عن تدبير « يد خفية » ـ تدفع الدول سعيا لتحقيق سلامتها ـ تشبها بآراء آدم سميث فى الاقتصاد .

فكان توازن القوى يعتبر نتاجا طبيعيا للنظام الدولى القائم على تعدد الدول ، وبناء عليه يعتبر هدفا وهاديا لواضعى السياسة الخارجية لمختلف الدول فى سعيها لتحقيق مصالحها . ولقد قيل ان السياسى الذى رغب فى المحافظة على دولته يجب أن يلجأ الى مبدأ القوة للحيلولة دون تفوق دولة منافسة مسترشدا فى هذا بتوازن القوى (٢) .

وهذا يوضح ما سبق ذكره من أن توازن القوى قانون عالمى لتفسير التاريخ الحديث ، ذلك ان الدول وهى تسعى فى صراعها لاحراز القوة ، انما تسعى فى الواقع لتحقيق توازن القوى بما يتمشى مع صالحها . ولكن تجدر الاشارة هنا الى أن توازن القوى مع أنه عملية طبيعية الا انها ليست بالضرورة تلقائية ولا حتمية ، فالدول تحاول أن تبحث ما اذا كان التدخل يتمشى مع صالحها القومى ، وهى تقترب الى التلقائية اذا كان أمن الدولة

---

(١) انظر : Morgenthau, op. cit., pp. 194 - 7.

(٢) E. Haas, reprinted in Mc Lellan, Olson and Sondermann (eds.), The Theory and Practice of International Relations, 1960, p. 231.

هو هدف التهديد المباشر . ومن الملاحظ أن توازن القوى الهادف الى تحقيق أهداف النظام يتميز بالمرونة ويعتبر الجمود خطرا على السلام (١) .

والهدف الاساسى لتوازن القوى هو المحافظة على أمن واستقلال الدول (٢) أما مهمته الثانوية فهى حفظ السلم الدولى لان هذه الدول فى سعيها للمحافظة على أمنها والابقاء على سيادتها ، كثيرا ما تلجأ الى الحرب كوسيلة لاعادة التوازن . لهذا يؤخذ على توازن القوى انه لا يحقق بكفاءة تنظيم القوة اذ ربما يؤدى من الناحية الواقعية الى وضع من عدم الاستقرار قد يزعزع بمركز الدول ذاتها فى الأمد الطويل . كما أنه فى طموحه الى القوة يجافى المبادىء المعنوية أو الاخلاقية ولكنه كما ذكرنا يعتبر رمزا للواقعية التى تغفل المبادىء الاخلاقية وتغلب المصالح القومية للدول . وكذلك يأخذ الكثيرون على توازن القوى أنه يهتم أساسا بصيانة سلامة الدول الكبرى والعمل على تحقيق مصالحها ولكنه يغفل مصالح الدول الصغرى التى غالبا ما تكون هى الضحية (٣) . فهذه الدول الصغرى وان كانت تؤدى دورا فى التوازن فلا يزيد عن مجرد القاء ثقلها فى جانب من الكفاف الرئيسية للميزان . كما أن هذه الدول الصغرى غالبا ما تتأثر بعواقب الحرب التى تترتب عن بلورة توازن القوى اذ قد تفقد استقلالها وهذا ما يهدف الضمان الجماعى من الوجهة المثالية الى تلافية لضمان مصالح وأمن الدول الصغرى (٤) .

ومن الناحية الواقعية يلاحظ ان الدول الكبرى هى التى تحرك عمليا توازن القوى لا على النطاق العالمى وحده بل أيضا على النطاق الاقليمى أو المحلى وتسيطر عليه وفقا لمقتضيات مصالحها . فنتائج مواجهة تقع بين دولتين صغيرتين أو متوسطتين — أى اجراء عمل توازن قوى اقليمى بينهما — لا يخضع لامكانياتهما الذاتية بقدر ما يخضع لتدخل الدول الكبرى — وهو يعتبر احدى وسائل تحقيق التوازن كما سيجىء بعد — وقد ازداد هذا الامر على أثر الاقتطاب الثنائى والانقسام الايديولوجى فى العالم اليوم. **فالدول الكبرى لا تقتصر فى الواقع على الاهتمام بتوزيع القوة فيما بينهما**

---

(١) Charles O. Leriche. Principles of International Politics. (New York, 1956), p. 129.

(٢) Morgenthau, op. cit., p. 88.
N. Padelford & G. Lincoln. The Dynamics of International Politics. Second edit. (New York, 1967), pp. 303 - 5.

(٣) كثيرا ما يشار الى تقسيم بولندا ثلاث مرات فى القرن الثامن عشر بين كل من روسيا وبروسيا والنمسا تحقيقا للتوازن بينها وعملا بمبدأ التعويضات الاقليمية على نحو ما سيرد بعد . كما يشير أيضا الى أنه فى التاريخ الحديث لم تفقد أى من الدول الكبرى استقلالها فى ظل توازن القوى بينما عانت وتعانى المناطق الاقرو آسيوية وأمريكا اللاتينية أيضا من تطبيقه .

(٤) انظر : Charles Dupuis. «Le Principal équilibre et le concert européen» (Paris : Librairie Académique Perrin, 1909), pp. 90 - 94, 98, 98, - 106. Gareau, op. cit., pp. 89 - 95.
انظر أيضا : R. Gobden in Gareau **Ibid.** pp. 99 - 109.

مباشرة ومحاولة جعل التوازن بينها فى صالحها ، بل تعمل كموزع للقـوة بين مختلف الدول فى العالم . ودورها فى هذا المجال وان شابه دور الدولة المرجحة أو الموازنة الا أنه يختلف جذريا فى أنها تلقى بثقلها فى جانب معين بالذات تمشيا مع مصالحها وبصرف النظر عن التوازن نفسه أى أنها تفتقر الى « حياد » الدولة المرجحة بالنسبة الى أطراف التوازن . فالدولة المرجحة لا تربط نفسها دائما بسياسة أى من الطرفين ذلك لان هدفها قاصر على المحافظة على التوازن المستمر على أساس التكافؤ ، فقد تلقى بثقلها مرة فى طرف واخرى فى طرف آخر مهتدية فى ذلك بمبدأ القوة النسبية للاطراف(١) أما الدول الكبرى فهدفها المثالى هو تصعيد قوة الدولة الموالية لها اذ من مصلحتها زيادة قوتها ، أى العمل ليس فقط على مجرد التكافؤ الذى يؤدى الى التوازن المستقر بل أيضا على تفوق قوة هذه الدولة على منافستها (وبخاصة اذا كانت هذه تؤيدها دولة كبرى معادية للدولة الكبرى المذكورة) ومن شأن هـذا ان يزيد من عدم التوازن ويجعـل التوازن الاقليمى أقل استقرارا كما يزكى الخلافات الاقليمية فى العالم خاصة وأن دور الدولة الكبرى فى هذا المجال مستمر الى حد بعيد الا اذا غيرت من سياستها نتيجة تغير مصالحها القومية .

ثانيا : التفرقة بين توازن القوى والضمان الجماعى (٢)

يرى البعض ان توازن القوى اتخذ فى تطوره الطبيعى شكل الضمان الجماعى بعد الحرب العالمية الاولى اى منذ انشاء عصبة الامم كأول محاولة عالمية لتطبيق فكرة الضمان الجماعى ، ثم فى ظل الامم المتحدة . ويعتمد هذا الرأى على أن مجرد انشاء منظمة دولية لتولى حفظ السلم والامن الدوليين يجب وجود توازن القوى الذى يهدف الى المحافظة على سلامة كل دولة منفردة .. أو بمعنى آخر أن مجرد وجود وسائل جماعية لحفظ وضمان سلامة وأمن كل دولة عن طريق الضمان الجماعى من شأنه ألا يترك مجالا لان تلجأ الدول منفردة الى مختلف الوسائل لتحقيق توازن القـوى بما يتمشى مع صالحها . فالضمان الجماعى بما ينشده من أن يعمـل الكل لمصلحة المجموع — حيث يقوم على مبدأ « الفرد للمجموع والمجموع للفرد » وانما على الصعيد الدولى ، وبناء عليه تتحمل الجماعة الدولية المنظمـة مسئولية حماية كل عضو من أعضائها من وقوع أى اعتداء يرمى فى الواقع الى الهدف نفسه الذى يقوم به توازن القوى ولكن بطرق سلمية جماعية (٣) .

---

(١) انظـــر : Morgenthau, op. cit., p. 194.

(٢) Collective Security وهناك من يطلق عليه أيضا الامن الجماعى .

(٣) من أهم المراجع فى تحليل الضمان الجماعى هو : Inis Claude, Swords into Plowshares, (New York : Random House, 1966),

أما فى التفرقة بين توازن القوى والضمان الجماعى فانظر : Inis Claude. Power & International Relations op. cit., pp. 94 - 149. & A. Wolfers. Discord and collaboration. (Baltimore : The Johns Hopkins Press. 1962) pp. 181 - 203.

فمؤيدو الضمان الجماعى ينادون بأنه أحد الاساليب المهمة التى يمكن أن تقوم بها الجماعة الدولية ، ممثلة فى المنظمة الدولية ، لتنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها لتحل محل توازن القوى وما يتضمنه من التصارع على القوة وهى غالبا ما تنتهى بالحروب بالاضافة الى الاعباء الاقتصادية والمعنوية . وقد ذهب بعض المثاليين فى السياسة الدولية الى التطرف فى هذا الشأن ، الى حد القول بأن توازن القوى قد بطل عمله مع ظهور الضمان الجماعى .

ولعل سبب الخلط بين النظامين والنظر الى الضمان الجماعى على أنه ليس الا امتداد لتوازن القوى يرجع الى وجود بعض التشابه بينهما :

- فكلا النظامين يعتبر « نظام قوة » أى أنه يهتم بظاهرة القوة وتنظيم استخدامها والسيطرة عليها .

- وكلاهما قائم على وقوف عدد من الدول (غالبا ما يكون أكثر من واحدة) فى مواجهة اعتداء ما .

- وأخيرا ، كلاهما يهتم بتحقيق الامن والسلم أو يستهدف ذلك .

ومجمل القول أن كلا النظامين يدور حول فكرة القوة والسيطرة عليها (أو تنظيمها) ، ويقوم على مواجهة العدوان بغرض استتباب الامن والسلم.

ولكن هذا التشابه بين النظامين يعتبر سطحيا الى حد بعيد ، ذلك أنهما يختلفان فى الحقيقة اختلافا جوهريا يتضح عند التحليل والتعمق فى أوجه التشابه . ويمكن النظر الى الاختلاف بين توازن القوى والضمان الجماعى من ثلاث زوايا :

١ — الاختلاف فيما يتعلق بتنظيم القوة :

حقيقة ان كلا النظامين قائم على ظاهرة القوة وتنظيمها ولكن فى ظل توازن القوى تعمل كل دولة كمنظم للقوة ، أما فى ظل الضمان الجماعى فالمنظمة الدولية هى التى تقوم بهذا الدور الجوهرى . وعليه فبينما يتميز توازن القوى بقدر وفير من اللامركزية فى مجال سياسة القوة من حيث ان كل دولة لها حرية التصرف بمفردها فى شأن استخدام القوة وفق مصالحها ، يتمتع الضمان الجماعى الى حد بعيد بمركزية السلطة فى استخدام القوة حتى ان الدول تحرم من حقها القانونى فى استخدام القوة حسب ما تمليه مصالحها تاركة هذا للمنظمة الدولية لتعمل لصالح الجميع (١) .

(١) لمزيد من المعلومات انظر : Inis Claude, «Management of Power in the United Nations,» Int. Organizations, 15 (Spring 1961), p. 220-1. & Rutt B. Russell, «Management of Power and Political Organizations», Int. Organization, 15 (Autum, 1961), p. 632.

وعليه فالضمان الجماعى يقوم أساسا على فكرة التجميع أى تجميع جهود الدول فى مواجهة اعتداء ما ، أو بعبارة أخرى حث الدول على اعتناق فكرة الجماعة الدولية والوعى الدولى فيما يتعلق باستخدام القوة وتنظيمها ومواجهة الاعتداء . وهو فى هذا الشأن يختلف عن توازن القوى فالتوازن لا يرمى الى حث الدول على الاخذ بفكرة التجميع والجماعة الدولية ، بل يفترض ويتقبل أساسا المجتمع الدولى المقسم الى دول قومية متنافسة ويقوم أساسا على فكرة الانقسام الدولى لا التجميع فبينما يعتبر الضمان الجماعى تعاون الدول هو القاعدة الاساسية فى السياسات الدولية ويهدف الى تنظيم هذا التعاون ، يعتبر توازن القوى ان الخلاف بين الدول هو القاعدة بينما التعاون هو الاستثناء .

ويلاحظ فى هذا الشأن ان الضمان الجماعى يعتبره البعض نوعا من منتصف الطريق بين الحكومة العالمية وبين التفكك التام للدول تامة السيادة فى النظام الدولى المفتقر الى أى سلطة مركزية وهو النظام الذى يعمل فى ضوئه توازن القوى . فبينما تقوم الحكومة العالمية على أساس احتكار القوة على المستوى الدولى ، يقوم النظام الدولى على أساس تشتت القوة بين الدول وعمل كل منها كمنظم للقوة . أما الضمان الجماعى فلا يقع فى عالم المثاليات كما تقع الحكومة العالمية حيث يتقبل الوضع الدولى القائم على دول مستقلة وان كان يهدف الى مجرد التدخل من جانب المنظمة الدولية لتنظيم استخدام القوة تنظيما جزئيا فيظل امتلاك القوة موزعا بين الدول(١). فهو اذن محاولة واقعية لادخال بعض التحسينات فى نظام المجتمع الدولى لمواجهة الصراع على القوة الذى هو أساس توازن القوى ومحركه .

وخلاصة القول ان الضمان الجماعى يتطلب وعيا لاهمية العمل الجماعى لصالح المجموع ومن شأن هذا أن يبلور الجماعة الدولية فى هذا المجال بينما يقوم توازن القوى على مجتمع دولى ووعى بمصالح الدول القومية .

يستخلص اذن من هذا الاختلاف ان النظامين يختلفان جوهريا من الناحية التأسيسية فالضمان الجماعى يتطلب مستوى رفيعا من التنظيم اى التأسيس فهو يتطلب انشاء اطار قانونى تنظيمى قادر على تحقيق مبادىء الضمان الجماعى وصياغة تعريف دقيق للعدوان ووضع قواعد التطبيق للعقوبات الواجب اتخاذها ضد المعتدى والخطوات اللازمة لرده (٢) . اما توازن القوى بصفة عامة فهو قائم على قدر يسير من هذا العنصر

---

(١) Claude, power & Int. Relations, op. cit., p. 9 & Burton, op. cit., p. 55.

(٢) Claude, Swords into Plowshares, op. cit., pp. 234 - 7.

التأسيسى . ولكن يستثنى من ذلك احلاف عسكرية قائمة لتطبيق توازن القوى وهى على حظ وفير من التنظيم وعلى رأسها حلف شمال الاطلنطى (NATO)

يضاف الى ما بين هذين النظامين من اختلافات تتعلق بتنظيم القوة أن الضمان الجماعى يقضى بأن يقابل المعتدى بقوة كبيرة وبخاصة من الناحية المعنوية — وهى قوة الجماعة الدولية . أما توازن القوى فيقضى بأن لا يقابل المعتدى الا بما يكفى لصد الاعتداء (١) . ذلك لأن الضمان الجماعى يقوم من حيث المبدأ على التفوق فى القوة وهو التفوق الكبير للجماعة الدولية على أى معتد فردى والتفوق هو وسيلته لتنظيم القوة ، خلافا لتوازن القوى اذ ان أساسه أن يترقب القوة بقوة مضادة أى أن الامن يتحقق عن طريق محاولة كل دولة مراقبة أى تهديد للتفوق عليها أما بزيادة قوتها واما بانتقاص قوة اعدائها الطبيعيين او منافسيها . فيتحقق التوازن فيه مثاليا نتيجة للتكافؤ أو المساواة أما التفوق فهو وان كان يعتبر مجازا شكلا من أشكال توازن القوى الا انه كلما زاد ازداد تبعا لذلك عدم استقرار التوازن فلا يحقق فى النهاية الغرض وهو تنظيم القوة .

٢ — أوجه الاختلاف بين النظامين فيما يتعلق بالعدوان ومواجهته :

انه وان كان النظامان متشابهين من حيث انهما موجهان لمناهضة فكرة العدوان او اى اعتداء وذلك عن طريق تنظيم القوة والسيطرة عليها ، الا انهما يختلفان فى انه بينما الضمان الجماعى موجه لمناهضة فكرة العدوان أيا كانت الدولة المعتدية ، ومن ثم لا يكون العدو معروفا أو محددا مقدما فقد يكون أية دولة ، فانه فى ظل توازن القوى يكون العدو معروفا بصفة عامة ومحددا من ذى قبل وتقوم المحالفات العسكرية او التسليح او غيرهما من الوسائل المتخذة فى توازن القوى ، لمواجهة عدو معين مرتقب اعتداؤه .

لهذا يمكن القول بأن الضمان الجماعى يعمل داخليا — أى ضد اى اعتداء يقع من أية دولة حتى ولو كانت عضوا فى المنظمة الدولية القائمة لتطبيق الضمان الجماعى — كما يعمل خارجيا . وعليه فهو لا يعترف بأصدقاء أو أعداء تقليديين . ويتطلب مستوى عاليا من الديناميكية وحرية العمل والتصرف . أما توازن القوى فهو على خلاف ذلك حيث لا يعمل داخليا ، اى لا يعمل ضد الاعضاء فى المخالفة نفسها ، بل يوجه خارجيا فقط . ويعتبر هذا العامل من الاسباب الرئيسية التى يرجع اليها فشل تطبيق الضمان فى ظل المنظمات العالمية حيث الدول الاعضاء مرتبطة أيضا بصورة أقوى بمحالفات مختلفة لتحقيق توازن القوى فى صالحها ، ومن هنا كثيرا ما تحجم الدول عن تطبيق الضمان الجماعى حتى لا تشترك فى عمل موجه ضد دولة حليفة لها قدتحتاج اليها فى تحقيق توازن القوى ، وبالتالى

---

(١) Claude, Power & Int, Relations, op. cit., p, 101/125.

يكون من مصلحتها ارضاؤها . ويعتبر هذا من العوامل الاساسية التى يتضح منها تأثير توازن القوى فى الضمان الجماعى اذا شل حركته وحال الى حد بعيد دون تحقيق النجاح المنشود فى تنظيم القوة .

ومن ناحية أخرى فان الضمان الجماعى يوجه لمقاومة السياسة العدوانية بينما توازن القوى يوجه أساسا ضد الامكانية العدوانية ، لهذا لا يستخدم الضمان الجماعى الا فى حالة وقوع عدوان فعلى وتبلور الوضع الدولى بتأكيد ظاهرة الاعتداء . اما توازن القوى فسابق للاعتداء وهو يعمل حتى فى حالة عدم وجود عدوان اى لمجرد احتمال وقوعه او التكهن بوقوعه .

٣ ـ اختلاف على هدف كل من النظامين :

ولئن كان الضمان الجماعى مشابها لتوازن القوى من ناحية ان كليهما يهدف الى المحافظة على **الامن** ، الا أن الاول يهدف لتحقيق السلم **والامن الدوليين** ويقوم على مبدأ أن السلام لا يمكن تجزئته بينما يهدف الثانى أساسا الى تحقيق السلم **والامن القومى** لكل دولة على حدة ويقوم على ان مبدأ تجزئة السلام الدولى واقعى . وعليه فبينما يتخذ العمل الجماعى فى ظل الضمان الجماعى على أساس المصلحة المباشرة للجماعة الدولية دون اعتبار للمصالح القومية للدول الأعضاء ، يتخذ العمل فى توازن القوى أساسا فى ظل المصالح الفردية لكل دولة وان تعارضت ومصلحة الجماعة الدولية .

يستخلص من هذا انه ما دام الضمان الجماعى يهدف أساسا الى حفظ السلم والامن الدوليين فهو اذن موجه أساسا لمنع الحرب . أما توازن القوى فحيث ان هدفه الاساسى هو حفظ سلامة وأمن الدول منفردة دون اعتبار لما قد يتبع ذلك من تهديد للسلم وقيام حرب تنشب فى سبيل تحقيق الامن القومى ، وان هدفه الثانوى هو حفظ السلم والامن الدوليين ، فهو غير موجه أساسا لمنع الحرب بل انها تعتبر احدى الوسائل التقليدية الفعالة لتحقيق التوازن المنشود . كما يستخلص أيضا اختلاف آخر بين النظامين ، وهو ان الضمان الجماعى يعمل تلقائيا ـ على الاقل نظريا أو من ناحية المبدأ ـ بمجرد تهديد السلم والامن الدوليين من جانب أى دولة بينما لا يعمل توازن القوى تلقائيا ولكن يتريث الى أن تتضح للدول مصالحها فى رد الاعتداء أو عدمه .

لهذا يمكن أن نضيف الى ما تقدم أن الضمان الجماعى يركز أساسا على فكرة المنع أو الردع ، بينما يركز توازن القوى على فكرة القمع وهى مرتبطة بالحرب ، فسياسة القمع المسلح بخاصة فى ظل التوازن التقليدى كانت الملاذ الرئيسى والاخير لحفظ التوازن اذا هدد بشدة (١) .

---

(١) انظر : George Liska. International Equilibrium. (Cambridge, Mass : Harvard Univ. Press, 1957), p. 76.

وأخيرا يضاف الى ما سبق من اختلافات بين الضمان الجماعى وتوازن القوى ، أن الضمان الجماعى يستخدم الوسائل السليمة (١) فى سعيه لتنظيم القوة والسيطرة عليها . فبعد استنفاد جميع الوسائل لحل المشاكل بالطرق السلمية — من تحقيق وتوفيق ووساطة وتحكيم — يلجأ الى فرض العقوبات المعنوية (وهى تتخذ شكل ادانة واستهجان الاعتداء وحث الراى العام الدولى ضد المعتدى) ثم العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية ، وقلما يلجأ الى فرض العقوبات العسكرية . أما توازن القوى ، ففى سعيه لتحقيق أمن وسلامة كل دولة على حدة فغالبا ما يلجأ الى وسائل غير سلمية أهمها التسليح والمحالفات والحرب (٢) .

هذه الاختلافات فى الأهداف والوسائل فى كلا النظامين حدت الى القول بأن نظام الضمان الجماعى هو نظام معنوى أو أخلاقى فى حين أن توازن القوى نظام لا معنوى ان لم يكن غير أخلاقى أيضا (٣) . فهو لا يستهدف حمل الدول على اتباع مستوى معين من المبادىء المعنوية أو الانسانية .

وبالرغم من الاختلافات القانونية والفلسفية والنظرية بين النظامين التى عرضنا لها فيما سبق ، فان العبرة بالتطبيق . ذلك ان الضمان الجماعى لم يستطع أن يحتل مكانة توازن القوى بل ان الامر على النقيض . فالضمان الجماعى كاد أن يشل نظرا الى أن الدول تعتمد أكثر ما تعتمد على التصارع على القوة وعلى توازن القوى لتحقيق مصالحها (٤) . فالمنظمات الدولية ما زالت عاجزة عن التغلب على توازن القوى والواقع ان الدول ليس لديها الوعى الدولى الجماعى بل انها وهى منساقة وراء مصالحها القومية الخاصة تضحى باعتبارات الضمان الجماعى . ويلاحظ فى هذا الشأن أن المنظمتين العالميتين العامتين (عصبة الأمم وخليفتها الأمم المتحدة) وان اعتبرتا ان هدفهما الاصيل هو تحقيق السلم والامن الدوليين عن طريق تطبيق الضمان الجماعى ، الا أنهما فشلتا فى هذا المجال كما هو واضح بسبب تغلب اعتبارات توازن القوى . فعصبة الامم مثلا ربطت بمعاهدات فرساى للصلح حيث جعل عهد العصبة المادة الاولى منها . كما يبدو واضحا ان الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الاولى اتخذت من انتصارها هذا مبررا لتمتعها بوضع قانونى ممتاز فى العصبة .

---

(١) لمزيد من المعلومات عن وسائل كل من النظامين انظر : Howard Johnson & Gehart Niemeyer. «Collective Security — The validity of an ideal,» International Organizations, 8 (Jan. 1954) p. 20.

& Willard N. Hogan. International Conflict & Collective Security, (Kentucky : Univ. of Kentucky Press, 1955), p. 53.

(٢) Liska, **op. cit.**, p. 73.

(٣) **Ibid.**, p. 76.

(٤) Inis Claude, «Management of Power in the United Nations», V, (Int. Org., 1961), p. 228.

ويمكن القول بصفة عامة ان العصبة ربطت بتوازن القوى الذى قام بعد الحرب العالمية الأولى على تفوق قوى الدول المنتصرة ، فكان توازنا فى صالحها . لهذا كان تاريخ العصبة عبارة عن محاولة من جانب الدول المنتصرة المحافظة على الوضع القائم ومن جانب دول غيرها وأهمها ألمانيا ، ترمى الى التحلل من الوضع القائم وجعله فى صالحها ، وبعبارة أخرى محاولة للتخلص من العصبة المرتبطة والقائمة على افتراض الأمر الواقع بعد الحرب العالمية الاولى . ومن ناحية أخرى فان العصبة وان كانت قد نجحت فى تطبيق الضمان الجماعى فى السنوات العشر التى تلت نشأتها ، غير ان المشاكل التى أمكن تطبيق هذا النظام عليها كانت فى جوهرها متعلقة غالبا بدول صغرى لا تمس كثيرا مصالح الدول الكبرى . ولكن مع بداية عام ١٩٣١ وهو نقطة التحول فى تاريخ العصبة وبدء توالى الاحداث التى أدت الى القضاء عليها وقيام الحرب العالمية الثانية وتبلور الدول الكبرى والتوسعية وعندما أخذت ذكريات الحرب العالمية الاولى تختفى ، بدأت تتضح سياسات بعض الدول الاعضاء فى المنظمة فراحت تتوسع على حساب دول أعضاء مثلها . ولم تستطع المنظمة اتخاذ اجراءات فعالة لردع المعتدين لان الدول أعضاء المنظمة كانت مهتمة باعتبارات توازن القوى . فمثلا فى اعتداء اليابان على الصين ــ الذى كان فاتحة عهد سياسة العدوان فى ظل العصبة ــ لم تحاول بقية الدول الكبرى وبخاصة انجلترا أن تتخذ اجراءات فعالة ضد اليابان نظرا الى حاجتها اليها فى توازن القوى . أما عندما اعتدت ايطاليا على أثيوبيا واطاحت باستقلالها لم تستطع العصبة اتخاذ موقف حازم لوقف الاعتداء ذلك لان مصلحة فرنسا وانجلترا اقتضت ان تحرص على صداقة ايطاليا أيضا لاعتبارات توازن القوى فى أوربا ولمصالحهما الاقتصادية العديدة فى أثيوبيا . وأخيرا توسع ألمانيا فى منطقة الراين المنزوعة السلاح ، وما تلا ذلك من الاعتداء على تشكوسلوفاكيا ، فانه بالرغم من رغبة فرنسا فى العمل على تطبيق الضمان الجماعى أى اتخاذ المنظمة فى هذا الشأن كوسيلة للمحافظة على الوضع القائم خوفا من أن تقلبه ألمانيا ، الا أن فرنسا لم تكن لتستطيع العمل بمفردها بدون بريطانيا . ولكن بريطانيا كانت تعتقد أن الخطر الذى يهدد الوضع فى أوروبا يأتى من جانب فرنسا . ويلاحظ فى هذا الصدد أن بريطانيا كانت قبل دخولها الحرب العالمية الثانية تحاول استعادة دورها التقليدى كمرجحة فى توازن القوى . وعليه فكل ما حدث فى الواقع هو أن الدول المعتدية انسحبت ارادیا من العصبة دون أن توقع المنظمة عليها ولو عقوبة الفصل . والجدير بالذكر ان هذه العقوبة لم توقع سوى مرة واحدة فقط وهى على الاتحاد السوفيتى عند اعتدائه على فنلندا عام ١٩٣٩ . وانتهت حياة العصبة بالفشل بقيام الحرب العالمية الثانية . أما خليفتها الامم المتحدة وقد أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فقد جاءت هى الاخرى ثمرة جهود الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية التى أصبحت الدول الكبرى المنتصرة وقد أصبح لها من النفوذ والمراكز الممتازة أكثر مما كان لمثيلاتها فى ظل العصبة . ورغم ان ميثاق الامم المتحدة لم يربط بمعاهدات الصلح لانه وضع قبل توقيع هذه المعاهدات الا أنه من الناحية الواقعية فان توازن القوى الذى قام فى نهاية الحرب العالمية قد

انعكس انعكاسا شديدا على منظمة الامم المتحدة وتنظيماتها . ولقد كانت فى هذا الميدان أكثر جمودا من سابقتها . فالدول الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية لم تكتف باعطاء نفسها المقاعد الخمسة الدائمة فى مجلس الامن بل زادت فأوردت أسماء دولها — كدول كبرى على سبيل الحصر — وبهذا اصطبغ الميثاق بالجمود لان أى تغيير فى هذا الوضع الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية وهو وضع توازن القوى القائم فى ذلك الوقت ، يتطلب تعديل الميثاق وهذا التعديل يتطلب ليس فقط موافقة ثلثى اعضاء المنظمة بل أيضا موافقة هذه الدول الكبرى نفسها . كما ان هذا التمييز قد تأكد عندما منحت نفسها بنفسها حق الفيتو أى حق وقف القرارات الموضوعية التى تصدر عن مجلس الامن ولم تكن تتمتع بمثل هذا الحق فى عهد العصبة . ولقد كان هذا الجمود السبب الجوهرى فى فشل الامم المتحدة الى حد كبير فى أداء رسالتها حتى قاربت الانهيار . ذلك انها بنيت على أساس استمرار وضع توازن القوى الذى خلفته الحرب العالمية الثانية والقائم على استمرار تحالف الدول المنتصرة . ولما كان الوضع الدولى يتميز بالديناميكية فسرعان ما اتضح خطأ هـذا الاسـاس مع تبلور الاقتطاب الثنـائى والمواجهـة الايديولوجية والحرب الباردة بين المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى مما جعل اتفاقها فى الرأى وبخاصة فى تطبيق الضمان الجماعى ضربا من المحال . فقد دخلت اعتبارات توازن القوى بين هذين القطبين كل قرارات المنظمة الموضوعية . واصبح مجلس الامن بصفة خاصة والمنظمة بصفة عامة مسرحا للتصارع على القوة ومرآة تعكس محاولات المحافظة على توازن القوى بدلا من أن تصبح أداة لتطبيق الضمان الجماعى (١) . ولعل ازمة الشرق الاوسط التى نشبت غداة حرب يونيو سنة ١٩٦٧ توضح بجلاء فشل الامم المتحدة فى تطبيق الضمان الجماعى بسبب اعتبارات توازن القوى بين الولايات المتحـدة الامريكية والاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص . فهناك عدوان صارخ من جانب اسرائيل على كل من ج.ع.م. وسوريا والاردن (وأخيرا لبنان) باحتلالها جزءا من أراضيها كما ان هناك اعتداءات مستمرة على مختلف المناطق داخل هذه الدول وهذا فى حد ذاته يمثل خرقا لاهم مبادىء المنظمة ومبادىء الاعلان العالمى لحقوق الانسان . ومع ذلك ورغم مرور ثلاثة اعوام ما زالت المنظمة عاجزة عن تطبيق اجراءات الضمان الجماعى ويرجع عجزها هذا بخاصة الى السياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية . وقد يحاول البعض ان يعقد مقارنة بين الوضع الذى نشأ على أثر الاعتداء الثلاثى سنة ١٩٥٦ وانتهى بانسحاب المعتدى وارسال قوة طوارىء دولية لفصل مصر عن اسرائيل منعا لتكرار الاشتباك والوضع الذى نشأ عام ١٩٦٧ على أثر

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر : Padelford & Lincoln, **op. cit.**, p. 483
Burton, **op. cit.**, p. 60.
أنظـر أيضـا : Johnson & Niemeyer, «Collective Security — The Validity of an Ideal», **Int, Org.**, 8 (Jan. 1954), p. 72.

حرب يونيو . ففى الحالة الاولى اتفق راى القطبين على ضرورة الانسحاب، أما فى الحالة الثانية فلم يحدث مثل هذا الاتفاق تفضيلا لاعتبارات توازن القوى كما تفسرها الولايات المتحدة الامريكية .

والواقع انه فى مناقشات الدول فى الامم المتحدة سواء فى مجلس الامن أو الجمعية العامة عندما تناقش المشاكل الدولية وبخاصة الناتجة عن اعتداء ما ، لا تدور المناقشات أو الاقتراحات حول الاسس المعنوية لتطبيق الضمان الجماعى ولكن على اساس عملية سياسية تعكس التكتلات الدولية والمجموعات المتنافسة وتدخل القطبين للتأثير فى نتائج التصويت التى هى فى حد ذاتها منافية لاوليات الضمان الجماعى وأسسه كما سبق القول .

وباختصار يمكن القول بأن المنظمات الدولية السياسية لم تستطع احراز نجاح فى سبيل تطبيق الضمان الجماعى وفى جعله بديلا لتوازن القوى ـ مع ما يحويه من مساوىء التصارع على القوة ـ بل ان هذه المنظمات نفسها أصبحت مسرحا لسياسة توازن القوى وانعكاسا لتصارع اعضائها على القوة . وسياسة القوة فى الواقع هى جوهر قرارات المنظمة الدولية وفى صلب عملية التصويت بها . فالدول تتخذ من المنظمات الدولية السياسية على وجه الخصوص وعلى رأسها الامم المتحدة ، وسيلة الى تنفيذ سياسة توازن القوى . وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن الضمان الجماعى ، رغم أنه يعتبر محاولة متواضعة لتنظيم القوة غير أنه فشل نتيجة لاعتماد الدول اعتمادا كليا على الوسيلة التقليدية لتنظيم القوة وهى توازن القوى .

ثالثا : وسائل توازن القوى (١)

يعمل توازن القوى عن طريق عدة وسائل تهدف اما الى زيادة قوة الدولة بطريقة مباشرة : كالتسلح ، المحالفات ، الحرب والتعويضات ، واما الى انتقاص قوة منافسها : كتقويض المحالفات وسياسة فرق تسد والتدخل . ومن وسائله ايضا السعى لخفض قوى الدول انخفاضا نسبيا عن طريق تحديد السلاح أو فصل الدول المتعادية أو المتنافسة عن طريق ايجاد مناطق فاصلة بين بعضها وبعض .

١ ـ التسلح Armement ونزع السلاح Désarmement

يعتبر التسلح من أهم ـ ان لم يكن أهم ـ وسائل توازن القوى وهو يعتبر وسيلة طبيعية تستهدف بناء الامكانيات العسكرية للدولة لمواجهة امكانيات العدو . وبالتالى يصبح التسابق على التسلح مظهرا من مظاهر

---

(١) لمزيد من المعلومات عن وسائل توازن القوى أنظر :
Morgenthau, Politics among Nations op. cit., pp. 178 - 197.

السعى لتحقيق التوازن ، ذلك انه فى عالم مقسم الى دول مستقلة متنافسة كلما عززت دولة ما قوتها الفعلية عن طريق التسلح كلما أدى ذلك بالدول الاخرى — التى تتأثر مباشرة من زيادة قوة الدولة الاولى — من أن تزيد من قوتها . ومعنى ذلك أن توازن القوى يأخذ مكانه الطبيعى فى ظل التنافس على التسلح . ويزكى هذه العملية « مأساة الامن » على ما سبق القول لانها تدفع الدول بسبب انعدام الثقة والخوف على أمنها الى زيادة قوتها وهذا يعنى بالضرورة التقليل النسبى من قوة الدولة المواجهة لها أو المعادية مما يبعث هذه على الرغبة فى زيادة قوتها ... وهكذا تدور « مأساة الامن » فى حلقة مفرغة من عدم الثقة والرغبة فى الامن والتصارع على القوة .

ولعل أصدق الأمثال على هذا الوضع وأقربها الى الأذهان ، ذلك التسابق على التسلح القائم على قدم وساق فى الشرق الاوسط بين الدول العربية واسرائيل . فاسرائيل تفسر توازن القوى على النحو الذى يلائم مصالحها والسياسة الأمريكية دائبة منذ حرب يونيو سنة ١٩٦٧ فى المحافظة على تفوق قوة اسرائيل لانها تفسر توازن القوى على ضوء هذا التفوق .

ولكن يلاحظ ان التسابق على التسلح بغرض تحقيق توازن القوى ينتج عنه رصد جزء كبير من ميزانية الدولة واقتصادها على الاغراض العسكرية على حساب مستوى المعيشة والخدمات التى تؤديها الدولة لشعبها . ويبلغ مجموع ما ينفقه العالم على التسليح نحو ١٨٢ ألف مليون دولار ، وهذا يزيد على ما ينفقه العالم على التعليم بنسبة ٤٠٪ وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول انفاقا فى هذا المجال (١) . وقد بلغ مجموع الانفاق العسكرى فى ج. ع. م. سنة ١٩٧٠ نحو ٥٥٠ مليون جنيه مصرى أى ما يقرب من ٤٣٪ من ميزانية الدولة بعد أن كان نحو ١٦٠ مليون جنيه فقط قبل سنة ١٩٦٧ (٢) . أما مصروفات اسرائيل العسكرية فتبلغ ٤٣٪ من ميزانية الدولة وهو ما يوازى ربع دخلها القومى (٣) .

وقد كانت معقبات سياسة التسلح — وهى لا تقتصر كما رأينا على زيادة العبء على الدخل القومى بل تمتد أيضا الى تعميق الخوف وفقدان الثقة وعدم الأمن (٤) — هى التى دفعت المفكرين وبعض الساسة الى السعى لمعالجة مشكلة توازن القوى لا بالتسلح ولكن بطريقة سلبية أى خفض السلاح أو الحد من التسلح وهو ما جرى العرف على تسميته بنزع

---

(١) جريدة الاهرام — ٢٥ يناير سنة ١٩٦٩ ص ١ .

(٢) من حديث صحفى للرئيس جمال عبد الناصر مع مجلة « يراس نيوز آند ورلد ريبورت » منشور فى جريدة الاهرام (١٣ مايو سنة ١٩٧٠) ص ٥ .

(٣) جريدة الاهرام — ٢ أبريل سنة ١٩٧٠ ص ٤ .

(٤) Morgenthau, Politics among Nations, **op. cit.**, p. 174

السلاح . ولكن يلاحظ أن جميع المحاولات الجادة التى بذلت منذ مؤتمرى لاهاى (فى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧) وفى ظل عصبة الامم والامم المتحدة وخارج نطاق المنظمات الدولية لم تفلح ويرجع هذا الى عدم توافر عنصر الثقة اللازم توافره فى النظام الدولى وفى مقاصد الدول . من هذا يتبين ان الغلبة من الناحية الواقعية فى مجال السياسة الدولية هى للتسلح رغم ما يتضمنه من نقائص ومخاطر الا أن الدول ترى فيه الوسيلة الفعالة الباعثة على الطمأنينة لتحقيق مصالحها حفاظا على توازن القوى .

٢ ـ المحالفات وهدفها والمحالفات المضادة : (١)

Alliances & Counter-alliances

تعتبر المحالفات الوسيلة الشائعة لتحقيق توازن القوى ، وقد تلجأ اليها الدول بغرض تخفيف العبء المترتب على التسلح ، وينظر اليها على أنها وسيلة اصطناعية لزيادة قوة الدولة ذلك ان المحالفة ـ وهى ارتباط دولتين أو أكثر متفقة فى أهدافها و/أو مبادئهـا باتفاقية دفاع مشترك ـ يترتب عليها أن تضم الى قوة الدولة قوة حلفائها . وهذا يختلف عن التسلح اذ تعمل فيه الدولة على زيادة قوتها وامكانياتها الذاتية . والتحالف رغم انه ارتباط عسكرى الا أنه يتبعه اتفاق سياسى . وحتى يكون التحالف ذا أثر فعال يلزم غالبا ان يكون لدى هذه الدول المتحالفة او بعضها على الاقل من الموارد والامكانيات العسكرية والاقتصادية والسياسية ما يضمن لها تحقيق هذه الاهداف التى تحالفت من أجلها . ويربط الدول المتحالفة كمـا ذكرنا أهداف مشتركة وبخاصة مواجهة عدو مشترك . ويلاحظ أن التحالف قد يجمع بين دول تختلف فى مبادئها أو أيديولوجياتها ، ولكن يجمعها الرغبة فى الوصول الى هدف مشترك . غير أنه يلاحظ ان الاختلاف الايديولوجى وان لم يقف عقبة فى سبيل قيام تحالف مؤقت الا أنه من الناحية الواقعية يقف عقبة فى سبيل تحالف دائم . ولعل من أهم الامثلة فى هـذا المجال ،

---

(١) أهم الاحلاف العسكرية المعاصرة التى عقدت منذ الحرب العالمية الثانية (أولا) فى المعسكر الغربى : ١ ـ الاحلاف العسكرية تطبيقا لسياسة الحصر . (أ) حلف شمـال الاطلنطى (NATO) وقد أنشىء فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ليضم كلا من الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج وايطاليا والبرتغال وايسلندا والنرويج والدانمرك كما ضمت اليه تركيا واليونان سنة ١٩٥٢ والمانيا الغربية سنة ١٩٥٥ . (ب) حلف شرق آسيا (مانيلا أو السياتو (SEATO)) ويضم استراليا ونيوزيلندا وباكستان ، والفلبين وتايلاند بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا . (ج) الحلف المركزى (السنتو (CENTO) أو حلف بغداد سابقا) وضم أساسا كلا من تركيا والعراق (قبل ثورة سنة ١٩٥٨ التى أطاحت بالملكية هناك) وانضمت اليه ايران وباكستان وانجلترا ـ وبعد خروج العراق نقل مقره من بغداد الى انقـرة وأصبح اسمه « الحلف المركزى » . (د)حلف الانزوس (ANZUS) ويضم الولايات المتحـدة الامريكية واستراليا ونيوزيلندا . ٢ ـ الاحلاف الثنائية : معاهدة دانكرك بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٤٧ ولمدة ٥٠ عاما ـ كانت موجهة أساسا ضد المانيا وتعتبر النواة التى تبلورت حولها بقية الاحلاف . الحلف

تحالف فرنسا وروسيا ضد المانيا قبل قيام ثورة سنة ١٩١٧ فى روسيا وكذلك تحالف الاتحاد السوفيتى ودول الحلفاء الغربية ضد دول المحور فى الحرب العالمية الثانية ، وقد انتهى هذا التحالف سريعا بعد الحرب حين بدأت تتضح الخلافات العقائدية بين الاتحاد السوفيتى والغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، وقد أصبحتا القطبين المحتكرين للقوة فى المجال الدولى والممثلين لكفتى الميزان بعد أن كانتا حليفتين فى الحرب . أى أن الانقسام الايديولوجى فى العالم الى معسكرين بزعامة كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية والتنافس بينهما قد حل محل التحالف الذى جمعهما فى الحرب العالمية الثانية .

ويلاحظ أن ديناميكية العلاقات الدولية يصعب معها قيام محالفات دائمة ، فالدوام فى هذا المجال يعتبر نسبيا — غير مشروط بمدة أو هدف ينتهى التحالف بتحقيقه ، ويتوافر بصفة عامة اشتراط اتفاق أيديولوجى حتى يمكن استمراره . وكذلك الاتفاق الايديولوجى وان كان يساعد على قيام المحالفات الدائمة الا أن هذا الاتفاق الايديولوجى وان كان يساعد على قيام المحالفات ، فقد تدفع المصالح القومية دولا مختلفة ايديولوجيا الى التحالف.

والمحالفات تعتبر من الوسائل المهمة فى توازن القوى وهى وان كانت معروفة منذ القدم فى هذا الشأن الا أنها زادت عددا واتضحت اهميتها فى العصر الحالى وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الانقسام الايديولوجى بصفة عامة ، وبعد زيادة الارتباط والاتصال بين الدول المختلفة على أثر التقدم التكنولوجى فى العالم وخطر الحرب الذرية . ويعتبر العصر الحالى عصر المحالفات الدولية . فالمحالفات أصبحت حقيقة واقعة فى العلاقات السياسية الدولية ووسيلة أساسية من وسائل تحقيق التوازن الدولى ،

الثنائى بين الولايات المتحدة وأسبانيا — لعدم موافقة دول الاطلنطى على ضمها اليه . أما فى آسيا فقد عقدت الولايات المتحدة محالفات ثنائية مع كل من اليابان وفيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية والصين الوطنية (تايوان) وقد أبرمت جميعها بعد سنة ١٩٥٠ لمواجهة خطر الصين بعد نجاح ثورتها سنة ١٩٤٩ فى محاولة من الولايات المتحدة للمحافظة على توازن القوى فى جنوب شرق آسيا . أما فى أفريقيا فالاحلاف الثنائية هى : التحالف البريطانى الليبى سنة ١٩٥٢ والمصرى سنة ١٩٥٤ والنيجيرى سنة ١٩٦٠ . وقد انحلت جميعها . بالاضافة الى أحلاف فرنسا فى أفريقيا مع جميع الدول الناطقة بالفرنسية (مستعمراتها سابقا) باستثناء غينيا . أما أمريكا فلم ترتبط بمحالفات فى افريقيا وان كان لها قواعد فى ليبيا وأثيوبيا (وقد أخلت أمريكا أخيرا قواعدها فى ليبيا ؟ .

ثانيا : الاحلاف فى المعسكر الشرقى : وبنيت هذه الاحلاف على المحالفات الثنائية بين الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية وبين هذه وبعضها بعضا وقد توجها حلف وارسو هذا — وقد بدأ عقد هذه المحالفات سنة ١٩٤٣ أثناء الحرب مع تشيكوسلوفاكيا وبولندا سنة ١٩٤٥ وكل من (رومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا) سنة ١٩٤٨ . هذا بالاضافة الى أن دول أوروبا الشرقية دخلت فى محالفات ثنائية مع بعضها البعض تحت اشراف وبتدبير الاتحاد السوفيتى . أما فى آسيا فقد عقدت محالفة واحدة مع الصين الشعبية سنة ١٩٥٠ لمدة ٣٠ عاما وما زالت قائمة . ولا يوجد من المحالفات الجماعية فى المعسكر الشرقى واحدة فقط هى حلف وارسو الذى ضم الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية .

ليس فقط على الصعيد العالمى بين القطبين الرئيسيين بل أيضا على المستوى المحلى أو الاقليمى . فالدول الصغرى والمتوسطة فى العالم اليوم ــ فى محاولة تحقيقها لتوازن القوى مع دول مماثلة لها فى القوة وواقعة معها فى خلافات محلية ــ كثيرا ما تستخدم تحالفها مع احدى القوتين الرئيسيتين فى العالم (أى القطبين) لتحقيق التوازن فى صالحها (١) . وقد عضد هذه الدول الصغرى والمتوسطة فى موقفها التنافس الايديولوجى بين القطبين اللذين يحتكران القوة فى العالم . فالدول الصغرى والمتوسطة فى هذه الحالة تضمن زيادة قوتها الفعلية فى مواجهة أعدائها المحليين (أو الاقليميين) بمعنى انها تسعى لتحقيق التوازن فى صالحها اقليميا . وفى نفس الوقت تضمن كل من الدولتين الكبيرتين ولاء هذه الدول لها فيساعدها ذلك على تحقيق التوازن فى مواجهة القطب المواجه لها ليس ايديولوجيا فقط ولكن تتضح أيضا أهمية هذا التحالف فى حالة ما اذا كانت الدولة الصغرى أو المتوسطة تحتل مركزا استراتيجيا مهما .

ويلاحظ ان هناك من يفرق بين المحالفات الهجومية والمحالفات الدفاعية ، على أساس أنه فى حين تهدف الاولى الى القضاء على توازن القوى القائم وقلب الوضع الدولى فى صالح دولها ، تعمل الثانية على المحافظة على الوضع القائم .

ولكن التفرقة تخضع الى حد بعيد لوجهة نظر المحلل السياسى ولاختلاف الزواية التى ينظر منها ووجهة نظر دولته ، وخيط التفرقة بينها . فالتحالف الدفاعى قد ينقلب الى هجومى ، وتسلسل الاحداث هو الذى يوضح طبيعة التحالف . كما أنه يصعب عمليا أن تصف دولة ما تحالفها بأنه هجومى وذلك اجتذابا لتأييد الرأى العام فيها وفى خارجها . ولكن الدول المنافسة أو المعادية لها غالبا ما تعتبره هجوميا موجها ضدها مباشرة . فحلف الاطلنطى مثلا يعتبره الاتحاد السوفيتى هجوميا ولكنه دفاعى فى نظر الدول الاعضاء فيه . كما أن اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية ، دفاعية من وجهة نظر دولها ، ولكنها هجومية من وجهة نظر اسرائيل .

ونظرا الى فاعلية المحالفات فى تحقيق توازن القوى ، والى أثرها المباشر فى تقليل قوة الدول المعادية ، وبالتالى فى الزيادة من عنصر عدم الثقة بالنسبة اليها ، فان الدول غالبا ما تتبع أسلوبين ردا على سياسة المحالفات المتخذة من الدول المعادية :

الاسلوب الاول : هو عقد المحالفات المضادة فتتخذ الدولة خطوة ايجابية بدخولها فى تحالف مع دول قد تجمعها معها وحدة الهدف أو المبدأ

---

(١) أنظر لفوائد التحالف للدول الصغرى : Claude, Power and Int. Rel. op. cit., p. 90.

لمواجهة تحالف أقامته الدولة المعادية لها . وانما يطلق عليها لفظ « المحالفات المضادة » لانها تعقد أساسا بمثابة رد على محالفة أخرى أقامتها الدول المعادية أو المواجهة لها . ومن أمثلة هذه المحالفات المضادة حلف وارسو وقد أنشىء سنة ١٩٥٥ بين الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية — بما فيها المانيا الشرقية — وقام أساسا كحلف مضاد لحلف الاطلنطى . ويلاحظ فى هذا الصدد أن حلف الاطلنطى أنشىء سنة ١٩٤٩ ليضم الدول الغربية لمواجهة الاتحاد السوفيتى وبمثابة حلقة أساسية من حلقات سياسة الحصر أو الاحتواء Containment Policy التى أتبعتها الولايات المتحدة الامريكية لحصر نفوذ الشيوعية والحيلولة دون تسربه الى خارج أوروبا الشرقية ولكن مجرد انشاء حلف الاطلنطى لم يكن هو الدافع الى قيام الاتحاد السوفيتى بانشاء حلف مضاد . فحلف وارسو لم ينشأ بمجرد قيام حلف الاطلنطى ، ذلك لان الاتحاد السوفيتى كان مرتبطا أساسا منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وما بعدها بسلسلة من المحالفات الثنائية مع دول أوروبا الشرقية ، وأعتمد فى سياسته واستراتيجيته على هذا النوع من المحالفات (١) .

ولكنه أنشىء كحلف مضاد ردا على ضم ألمانيا الغربية سنة ١٩٥٥ لحلف الاطلنطى واعادة تسليحها . ويعتبر حلف وارسو بمثابة «مظاهرة سياسية» من جانب الاتحاد السوفيتى اذ أضاف معنى سياسيا وهو ضم ألمانيا الشرقية الى حلف وارسو ردا على ضم المانيا الغربية الى حلف الأطلنطى . أى ليؤكد قيام حلف شرقى يضم ألمانيا الشرقية لمواجهة الحلف الغربى الذى ضم ألمانيا الغربية ليحافظ على توازن القوى فى أوروبا بين الدول الشرقية والغربية على الاقل سياسيا .

أما الاسلوب الثانى الذى تتبعه الدول لمواجهة المحالفات فهو هدم المحالفات القائمة بين الدول المعادية لها ، بمعنى سعى الدولة لبث الفرقة بين الدول المتحالفة المعادية لها لمحاولة أضعاف التحالف القائم . وهذه السياسة تتبعها جميع الدول بصفة عامة وتستخدم لتحقيقها وسائل مختلفة، منها هدم نظم الحكم القائمة سواء عن طريق تدبير الانقلابات العسكرية أو عن طريق اقامة حكومات عميلة . ولعل النشاط المتزايد لأجهزة مخابرات الدول المختلفة فى الدول المعادية يوضح دوافع المحاولات التى تبذلها الدول للاطاحة بالمحالفات القائمة قصد أضعاف منافسها أو عدوها .

٣ — الحرب War

تعتبر الحرب الفيصل النهائى فى تحقيق توازن القوى . فاذا أخفقت السياستان الاساسيتان سالفتا الذكر فى تحقيق التوازن المنشود ، فغالبا ما تلجأ الدول الى الحرب وهى تعد الحد الفاصل فى مجال السعى للتوازن،

---

(١) لمزيد من المعلومات عن المحالفات فى أوربا الشرقية أنظر د. بطرس بطرس غالى السلام السوفيتى فى أوروبا الشرقية . مكتبة الانجلو ١٩٥٤ .

ولقد قامت الحروب عبر التاريخ سعيا لتحقيق التوازن وان اختلفت الظروف المباشرة لها .

ولقد كانت الحرب أو سياسة القمع المسلح تقليديا ملازمة للردع ومنع الدولة من الاطاحة بالتوازن القائم ، ولكن مع ادخال عنصر الذرة وتملك كل من القطبين الرئيسيين لأسلحة الدمار الشامل فان مجرد التهديد بالحرب الذرية أصبح فى حد ذاته وسيلة فعالة للردع دون الالتجاء الى الحرب نفسها .

ويلاحظ بصفة عامة ان الحرب وان كانت تستخدم كوسيلة نهائية لتحقيق التوازن الا انها تخلق وضعا جديدا من عدم التوازن فى صالح الدول المنتصرة وعلى حساب الدول المهزومة . واستقرار هذا الوضع الجديد يتوقف الى حد بعيد على مدى الهزيمة أو الانتصار الناجمين عن الحرب . وبمعنى آخر فان الحروب ـ وهى تعتبر الفيصل النهائى فى قياس القوة وتنشأ فى أحيان كثيرة بسبب ان أحد الاطراف بدأ يقوى الى حد يهدد فيه بالقضاء على التوازن القائم ـ قد تستخدم وسيلة لتحقيق التوازن غير انه غالبا ما ينجم عنها لا مجرد التكافؤ وحده ـ وهو مرادف لخلق توازن مستقر ـ بل ينجم أيضا وضع جديد من عدم التكافؤ لصالح المنتصر على حساب المهزوم تسعى بموجبه أو بسببه الأطراف المتضررة أو المتأثرة من عدم التوازن لمحاولة ايجاده التوازن من جديد أى قلب « توازن القوى » القائم بعد الحرب وهو توازن كما ذكرنا يطلق عليه هذا اللفظ مجازا وهو بالتالى غير مستقر .

لهذا يقال فى السياسة الدولية انه يجب على الدولة الا تغالى فى التنكيل بالعدو حتى لا تدفعه مرارة الهزيمة المنكرة الى الانتقام وقلب التوازن من جديد . وما زال ماثلا فى الاذهان تلك الهزيمة الساحقة التى لحقت المانيا فى الحرب العالمية الاولى ثم نهوضها من كبوتها فيما بين الحربين وأخذها بالثأر فى الحرب العالمية الثانية . وثمة مثل آخر هو نهضة الدول العربية بعد انتكاسة حرب يونيو سنة ١٩٦٧ وصمودها أمام العدو فى محاولة للاطاحة بالوضع الذى نشأ عن الحرب .

ويلاحظ أيضا أن من المبادىء المعمول بها فى توازن القوى ان عدو اليوم قد يصبح حليف الغد ومن ثم يجب ألا تضعف الدولة المنتصرة خصمها أكثر مما يجب فقد تحتاج اليه مع ديناميكية الوضع الدولى فى توازن جديد للقوى . ولدينا مثل واضح على صحة هذا الرأى وهو هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية وما كان من انتقام الولايات المتحدة الأمريكية بالقائها التنابل الذرية على مدينتى هيروشيما ونجزاكى اليابانيتين . ثم ما لبث أن تبلور بعد الحرب الاقتطاب الثنائى للقوة والتصارع الايديولوجى فاحتاجت لها الولايات المتحدة الأمريكية فى توازن القوى الجديد فى الشرق الأقصى وبخاصة بعد

نجاح الثورة الشيوعية فى الصين سنة ١٩٤٩ ، فعقدت معها اتفاقية أمن متبادل سنة ١٩٥٢ وأصبحت حليفتها الرئيسية فى المنطقة .

٤ ــ التعويضات : Compensation

وهى تعتبر وسيلة قديمة لتحقيق توازن القوى ، وقد أقرت معاهدة أترخت سنة ١٧١٣ التى انهت الحروب الاسبانية ، مبدأ توازن القوى عن طريق التعويضات الاقليمية . ونعنى بالتعويضات فى هذا المجال فصل جزء من دولة وضمه الى أخرى أو تقسيم دولة بأكملها الى أجزاء وتوزيعها على بعض الدول وقد يترتب على هذا اضافة عناصر قوة جديدة للدولة المضافة فتزداد تبعا لذلك قوتها وامكانياتها تجاه الدول المعادية أو المواجهة لها . وغالبا ما كانت الدول الصغرى أو المستعمرات قديما تتخذ وسيلة لتحقيق سياسة التعويضات هذه . وهناك أمثلة عديدة لاتباع هذه السياسة تحقيقا لتوازن القوى من ذلك محاولة تحقيق التوازن فى أوروبا الشرقية بين روسيا وبروسيا والنمسا عن طريق تقسيم بولندا ثلاثة مرات متوالية فى أواخر القرن التاسع عشر وتوزيعها بين هذه الدول المتنافسة .

ولعل التكالب الاستعمارى والتوسع فيما وراء البحار يؤكد هذه السياسة الرامية الى تحقيق التوازن بين الدول الاوروبية وقد اعتبر بمثابة صمام الامان حيث مكن الدول الاوروبية من المحافظة على توازن القوى بوضعه الاوروبى التقليدى عن طريق ايجاد متنفس لها لموازنة قوتها على حساب المناطق الاخرى فى العالم خارج أوروبا ، بدلا من تنافسها داخل القارة بعضها على حساب بعض . وقد عملت الدول الاوروبية الكبرى على تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، والى الاعتراف المتبادل فيما بينها بضم الاجزاء المختلفة الى كل منها . فقد كانت هذه الدول وبخاصة بريطانيا وفرنسا ، تتفق على أن يطلق كل منها يد الاخرى فى منطقة معينة بالقدر الذى يوازن زيادة قوة الدولة المنافسة لها بضم مناطق استعمارية مماثلة . واذا نظرنا الى العالم العربى لوجدنا أن الاتفاق المبرم بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ كان تطبيقا لهذه اذ اعترفت انجلترا باطلاق يد فرنسا فى مراكش مقابل اعتراف فرنسا باطلاق يد بريطانيا فى مصر . كما أن هذه السياسة ذاتها اتبعت سنة ١٩٠٧ فى ايران بين كل من بريطانيا وروسيا اذ قسمت ايران الى ثلاث مناطق ، واقرت بريطانيا باطلاق يد روسيا فى المنطقة الشمالية ، واقرت روسيا باطلاق يد بريطانيا فى المنطقة الجنوبية أما المنطقة الوسطى فقد أقرت بريطانيا وروسيا أنها غير تابعة لاى منهما كمنطقة فاصلة بين منطقتى نفوذهما . ومن أمثلة ما قبل الحرب العالمية الاولى أيضا فى أفريقيا ، اتفاق كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا (وقد لحقت مؤخرا بعد توحيدها بركب التنافس الاستعمارى) على تحقيق توازن القوى بينها فى منطقة القرن الافريقى الذى يسكنه الصوماليون قسمت بمقتضاه هذه المنطقة بين الدول الثلاث واعترفت كل منها رسميا بنفوذ

الاخرى فضمنت ايطاليا مكانا لها فى التكالب الاستعمارى ، ويتبلور بوضوح وجود الصومال البريطانى والصومال الفرنسى والصومال الايطالى .

ويدخل أيضا فى سياسة التعويضات بصورة واضحة ما يتبع الحروب من نزع بعض ممتلكات أو مناطق الدول المهزومة وتوزيعها كأسلاب على الدول المنتصرة تحت اسم التعويضات بما يزيد من قوتها ويضع أبعادا جديدة لتوازن القوى فيما بعد الحرب . فعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الاولى اقتطعت أجزاء كثيرة من أراضى المانيا فى أوربا وانتزعت منها مستعمراتها فيما وراء البحار . ولقيت الامبراطورية العثمانية مثل هذا المصير بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى . فقد قسمت بين الدول المنتصرة وبخاصة انجلترا وفرنسا . ومع أن المناطق المنتزعة من الدول المهزومة فى الشرق الاوسط وأفريقيا أعطيت لها صفة قانونية ودولية جديدة تحت اسم الانتداب الدولى فى ظل عصبة الامم ، الا أن نظام الانتداب هذا يعتبر من الناحية الواقعية استعمارا مقنعا والى حد بعيد تطبيقا لاسلوب التعويضات ، تحقيقا لتوازن القوى .

ويمكن القول أن التعويضات فى هذا المجال كوسيلة لتوازن القوى تنصب على التعويضات الاقليمية على أساس أن الاقليم يعتبر أحد عناصر ومقومات قوة الدولة . فاضافة اقليم الى دولة ما أو اقتطاعه منها يؤدى بالضرورة الى زيادة أو نقصان قوة الدولة . ويجب أن نلاحظ أن هذه القوة من الناحية المادية تتوقف الى حد بعيد على ما لهذا الاقليم من موارد طبيعية كما تتأثر أيضا بما لموقع هذا الاقليم من أهمية استراتيجية . أما من الناحية المعنوية فان قوة الدولة تتأثر بالضرورة تأثرا عظيما بضم او انتزاع اقليم منها من حيث أنه يؤثر فى هيبتها ومكانتها فى المجتمع الدولى بصفة عامة ، فاذا كان أثر الاقتطاع أو الضم يتوقف على أهمية موقع هذا الاقليم وموارده الا أنه من الناحية المعنوية فالتأثير مطلق .

٦ ــ سياسة التدخل وعدم التدخل : Intervention & non-intervention

ويعنى أسلوب التدخل فى توازن القوى تدخل دولة ما فى الشئون الداخلية أو فى مشكلة سياسية تواجه دولة أخرى بحيث يؤدى هذا التدخل الى المحافظة على توازن القوى القائم ــ وهو غالبا ما يكون متمشيا مع مصالح الدولة المتدخلة ــ أو يؤدى الى قلب التوازن القائم من أجل اقامة توازن جديد مكانه يكون فى صالحها . وقد تبع ذلك قياسا على ما سبق ذكره بالنسبة الى المحالفات وتقسيمها الى هجومية ودفاعية ، تقسيم التدخل الى هجومى ودفاعى تبعا لغرض التدخل . فالمعلقون السياسيون يرون أنه اذا كان الغرض من التدخل هو المحافظة على الوضع القائم من التغيير اعتبر التدخل دفاعا ويشار فى هذا المجال الى تدخل الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا فى أغسطس سنة ١٩٦٨ . أما اذا كان الهدف هو قلب الوضع القائم فانه أعتبر تدخلا هجوميا . والتدخل الهجومى

بالذات هو أحد الوسائل التى يمكن عن طريقها التوسع أو التدخل فى شئون دولة أخرى ، على أن يؤخذ فى الاعتبار أن يكون هدف هذا التدخل هو تغيير نظام الدولة أو ما هو أبعد من ذلك مدى كتعطيل استغلال الدولة لجزء من سيادتها الاقليمية أو القضاء على الدولة وعلى سيادتها جميعا . ومن أهم الامثلة على التدخل الهجومى تدخل دول العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، وكذلك تدخل الولايات المتحدة الامريكية المستمر فى الشرق الاوسط ابتغاء المحافظة على توزيع القوة فى المنطقة فى صالح اسرائيل وفرض « توازن قوى » على حساب سيادة الدول العربية وضد مبادىء القانون الدولى . ويلاحظ أن التفرقة بين طبيعة التدخل هذه ، تخضع الى حد بعيد للاهواء الشخصية للمحلل السياسى على نحو ما سبق توضيحه عند تحليل طبيعة المحالفات .

وبنفس المثل يمكن أخذ الجانب العكسى وهو سياسة عدم التدخل وتأثيرها فى توازن القوى وكثيرا ما يقال أن سياسة التدخل هى سياسة ايجابية تتبعها الدول الكبرى نظرا الى أنها قادرة على اتخاذ اجراء ايجابى لما لها من مقومات وامكانيات . أما سياسة عدم التدخل فينظر اليها على أنها سياسة سلبية تلجأ اليها الدول الصغرى اذ أن مقوماتها ووضعها الدولى لا يمكنانها من اتباع السياسة الاولى . ومع أن سياسة عدم التدخل سلبية فى الواقع الا أن لها نتائج ايجابية . فنذكر على سبيل المثال عدم تدخل فرنسا أثر نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ ورفضها مد اسرائيل بالاسلحة وامتناعها عن تسليم صفقة الميراج السابق التعاقد عليها .

٧ ــ سياسة فرق تسد : Divide & Rule

يعتبر البعض هذه السياسة ضربا من ضروب السياسة السابقة ، ومضمونها أن تتدخل دولة ما فى الشئون الداخلية لدولة أخرى بغرض اضعاف سلطة الحكم السياسى القائم أو ان تحاول اشاعة الفرقة ليس فقط فى الجبهة الداخلية للدولة المعادية بل أيضا فى جبهتها الخارجية فتسعى بالوقيعة بين الدول الموالية أو المؤيدة لها . وباتباع هذه السياسة يمكن للدولة اضعاف منافستها ومن ثم لا تتمكن من الوصول الى درجة من القوة تهدد فيه مصالح الدولة المتبعة لهذه السياسة . وتعتبر سياسة فرق تسد السياسة التقليدية التى اتبعتها الامبراطورية البريطانية فى معاملاتها مع شعوب المناطق الاستعمارية المختلفة . ويمكن تبين ملامح هذه السياسة فى محاولات الدول المختلفة التدخل فى الشئون الداخلية لدولة ما الى بث الفرقة بين أفرادها أو أحزابها المتنافسة أو طوائفها أو غيرها . ومن الامثلة أيضا مساعى فرنسا بين الحربين العالميتين للحيلولة دون نهوض ألمانيا من جديد ومنعها من اقامة اتحاد ألمانى يجمع شملها . وتمكين اسرائيل من اغتصاب أراضى من الوطن العربى كثيرا ما أشير الى أنه ما كان ليقع لو لم تذكيه بريطانيا بغية ايجاد مشكلة مستمرة فى المنطقة والحيلولة دون اتحاد الدول العربية . كذلك فرنسا وتدخلها فى الشئون الداخلية لدول غرب أفريقيا

بغية الحيلولة دون اتحادها ، وقد ظهرت هذه السياسة بوضوح عندما شرعت دول غرب افريقيا فى اقامة اتحاد مالى فى عام ١٩٥٩ ليضم السنغال والسودان الفرنسى (الذى أصبح بعد الاستقلال جمهورية مالى) فعملت فرنسا على قص أطرافه بأن حثت كلا من داهومى وفولتا العليا على الانفصال عنه ثم شجعت السنغال على الانفصال بعد شهور من قيامه فكان ذلك من أسباب القضاء عليه . كما يدخل أيضا ضمن هذه السياسة الأسلوب الذى جرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت تجرى عليه فى أمريكا اللاتينية واتبعته أخيرا فى آسيا والعالم العربى .

رابعا : طبيعة توازن القوى التقليدى والحديث :

ويعنينا فى هذا المجال توضيح معالم التوازن العالمى الحديث بقياسه الى التوازن التقليدى مع ابراز أثر ادخال عنصر الذرة فى المجال الدولى وفى عملية التوازن .

اذا نظرنا الى توازن القوى فى ضوء الاعتبارات السابقة لوجدنا أنه يعتبر سياسة قديمة يمكن أن نتبين بعض معالمها فى العصور القديمة سواء فى مصر الفرعونية أو فى العراق القديمة أو فى الصين القديمة كما يمكن تمييز معالمها فى العلاقات السياسية بين دول المدينة فى اليونان وغيرها . كذلك تتضح معالمها فى العصور الاقطاعية الوسطى فى أوروبا . ولكن هذه الظواهر الدالة على وجود معالم توازن القوى فى العصور القديمة والوسطى انما كانت ظواهر عارضة ينقصها عنصر الثبات أو التكرار . أى أنه لا يمكن القول بأن توازن القوى يعتبر تفسيرا عالميا يستند اليه فى دراسة التاريخ فى هذه العصور القديمة . والواقع أن توازن القوى بمفهومه المتعارف عليه فى هذا المجال ارتبط ارتباطا وثيقا بظهور الدولة القومية الحديثة بمفهومها المتعارف عليه وانتشارها لتصبح أساس المجتمع الدولى والتى بدأت وانتشرت فى أوروبا على أثر عقد معاهدات وستفاليا سنة ١٦٤٨ واترخت سنة ١٧١٣ وهى التى وضعت وأكدت معالم الدول القومية الحديثة فى أوروبا . لهذا يمكن تكرار ما سبق ذكره من أن توازن القوى ما هو الا أحد المظاهر الاساسية للنظام الدولى الحديث القائم على دول اقليمية متنافسة .

ولما كان توازن القوى قد ارتبط بظهور الدولة بمفهومها الحديث ومن حيث ان هذه الدولة ظهرت وانتشرت من أوروبا الغربية ، فان أول ما يميز توازن القوى منذ نشأته هو أوروبيته . فالنظام نشأ فى أوروبا وانتشر منها حتى عم العالم كله . ولكن وحتى الحرب العالمية الثانية وان كان الكثير من الثقل فى عملية التوازن قد جاء من مختلف أنحاء العالم الا أن الوزن الاساسى كان متركزا فى أوروبا ممثلا فى انجلترا وفرنسا والمانيا وغيرها . وقد كانت صفة الاوروبية هذه صحيحة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التى وضعت حدا لتوازن القوى القديم أو التقليدى منذ نشأته واستحدثت لتوازن القوى الحديث طبيعة ومميزات جديدة أهمها ابتعاده عن صفة الاوروبية وذلك

بخروج الثقل الأساسى فى التوازن الى خارج أوروبا ممثلا فى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وكل منهما لا يعتبر بالضرورة أوروبيا وان كانتا قد اصطبغتا بالصبغة الأوروبية ، هذا عن المميزة الاولى . (١)

أما عن المميزة الثانية فنجد ان توازن القوى التقليدى كان يتميز بتعدد اقطابه أى كانت القوة مشتتة بين عدد من الدول ، أما التوازن الحديث فيتميز بالاقتطاب الثنائى أو القطبية الثنائية Bipolarity فقد ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية احتكار واضح للقوة العالمية من قبل قطبين هما الولا يات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وأصبح التوازن متخذا شكل الميزان (ومن ثم يصح علميا اطلاق لفظ ميزان القوى على الوضع فى ظل الاقتطاب الثنائى) (٢) .

وقد نجم هذا الاقتطاب الثنائى عن أن أوروبا فقدت أهميتها التقليدية فى السياسة الدولية وذلك على أثر تدهور دولها سياسيا واقتصاديا بسبب الحرب فأصبحت الغالبية العظمى من الدول الاوروبية التى كانت قابضة على زمام توازن القوى تقليديا ، تدور اليوم فى فلك القطبين بعد أن فقدت ثقلها . ويعتبر هذا الاقتطاب الثنائى الناجم عن الانقسام الحاد فى العالم اقتطابا فى القوة السياسية والعسكرية وقد مكن لهذا الاقتطاب الثنائى انقسام العالم ايديولوجيا الى معسكرين رئيسيين . واصبح كل من القطبين يعتبر زعيما على أحد الاتجاهين الايديولوجين المتنافسين فى العالم فأدى ذلك الى ترسيخ الانقسام حيث أعطى الدافع فى التنافس .

وقد صاحب الاقتطاب الثنائى الذى ميز توازن القوى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ميزة جديدة وهى اختفاء دور الدولة الموازنة أو المرجحة الذى تميز به التوازن التقليدى (٣) . فقد أصبح هناك قطبان رئيسيان أحدهما مواجه للاخر يسيطران على عملية التوازن ويحتكران القوة

---

(١) ويطلق لفظ التوازن التقليدى على الوضع الذى ساد منذ العصور الحديثة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أما توازن القوى الحديث فيعنى التوازن السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا .

(٢) أنظر : Edward Gulick. Europe's Classical Balance of Power. (New York, 1955), p. 60 Edward Gulick, «Our Balance of Power system perspective,» Journal of Int. Affairs, 14, 1960, p. 11.

أنظر أيضا :

Waltz, op. cit., pp. 126 - 31 & Morgenthau, op. cit. pp. 346 - 364. Gareau, op. cit., pp. 59 - 127.

(٣) كانت بريطانيا تؤدى تقليديا هذا الدور فى القرون الثلاثة ١٧ ، ١٨ ، ١٩ وقد أتاح لها ذلك أن تتبوأ مركزا سياسيا مرموقا فى أوروبا . ومكنها ذلك من تحقيق ما يعرف بالسلام البريطانى Paxa Britanica فى القارة الاوروبية خاصة والعالم عامة . (من مظاهر السياسة البريطانية فى قيامها بدور الموازنة المحالفات التالية : محالفة بين انجلترا والسويد وهولندا ضد أسبانيا سنة ١٦٦٨ ، وأخرى بينها وبين فرنسا وهولندا ضد أسبانيا سنة ١٧١٧ . وثالثة بينها وبين النمسا وروسيا ضد فرنسا سنة ١٧٩٥ وقبل =

وليس من قوة عسكرية ثالثة فى العـــالم يمكنها أن تتـــدخل بعد فى توزيع القـــــوة .

هذا وقد استجد فى الخمسينيات من هذا القرن عامل آخر فى توازن القوى لم يعرفه توازن القوى التقليدى ، وهو دخول عنصر الذرة فى المجال الدولى . ويلاحظ أن عنصر الذرة فى هذا المجال لم تبد أهميته البالغة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية رغم أن الولايات المتحدة الامريكية ، وقد كان لها الســـبق التكنولوجى فى هذا الميدان ، اتضح تملكها لاســـلحة الدمار الذرية وقـــد استخدمتها ضد اليابان فى هيروشيما ونجازاكى فى نهـــاية الحرب ولـــكن الولايات المتحدة الامريكية وكانت هى الوحيـــدة المالكة لهذه الاســـلحة لم تستخدمها لتأكيد احتكارها للقوة وكوسيلة لردع الاتحاد السوفيتى أو القمع المسلح . حقيقة لم تكن حدة الخلافات قد احتدمت بينهما ، ولكن المهم أنها استخدمت تفوقها فى هذه الاسلحة الاستراتيجية لموازنة التفوق الذى أحرزه الاتحاد السوفيتى فى الاسلحة التكتيكية التقليدية . وفى حجم قواته العسكرية ولكن الاتحاد السوفيتى ما لبث أن لحق بركب الولايات المتحدة الامريكيـــة وتطور تسلحه من استخدام القنبلة الذرية ســـنة ١٩٤٩ الى اســـتخدام الأسلحة الحرارى نووية سنة ١٩٥٣ ثم خطا خطوة مهمـــة وهى انتـــاج القاذفات النفاثة عابرة القارات فى سنة ١٩٥٤ ومنها الى انتاج الصـــواريخ عابرة القارات سنة ١٩٥٧ (١) . ومن ثم بدأ عنصر الذرة يدخل مجـــال توازن القوى بدخوله مجال العلاقات السياسية الدولية ، وقد أدى هـــذا الى نشأة ما عرف باسم ميزان الرعب (٢) Balance of Terror أو التوازن الذعرى ، اشارة الى أن كلا من القطبين يملك الضربة الاولى التى يمكن توجيهها الى قوات القطب الاخر وكذلك الضربة الثانية أى قوة الرد الانتقامى على القطب الآخر فى حالة استخدامه الضربة الأولى ضدها ، ومن شأن هذا أن يلحق الدمار بكل منهما فى حالة استخدام الاســـلحة الذرية من قبل أى منهمـــــا .

وبعبارة أخرى أن ميزان الرعب نتج عن ادخال عنصر الذرة الذى أدى الى أن الحرب اذا استخدمت فيها الاسلحة المدمرة التى يمتلكها القطبان على

= الحرب العالمية الاولى دخلت طرفا فى الموازنة عن طريق عقـــدها الاتفاق الثنائى وهـــو التفاهم العسكرى مع فرنسا وروسيا سنة ١٩٠٧ لمواجهة المحالفة الثلاثية Dreibund التى عقدت سنة ١٨٨٢ بين المانيا والنمسا وايطاليا) .

ويلاحظ أن بريطانيا وان كان أفلت منها هذا الدور التقليدى منذ الحرب العالمية الاولى بدخولها طرفا مباشرا فى النزاع بدلا من أن تكون مجرد دولة موازنة بحتة أى أنها تعـــدت حرية الحركة ولم تستطع استعادتها ، الا أنه فى نفس الوقت لم يفقـــد توازن القوى دور الدولة الموازنة حتى الحرب العالمية الثانية ففى الحربين العالميتين يمكن القول بأن الولايات المتحدة الامريكية عملت فى الوقت المناسب مراعاة لمصالحها القومية على اسـتعادة الدور التقليدى الذى كانت تؤديه بريطانيا .

(١) لمزيد من المعلومات أنظر محمود خير بنونة ، أثر استخدام الطاقة النووية فى العلاقات الدولية واستراتيجية الكتلتين ، القاهرة ، ١٩٦٧ ص ٥٩٥ ـ ٦٤٠ .

٢) هذه التسمية لونستون تشرشل .

نطاق واسع لن يكون فيها منتصر ولا مهزوم بل ستكون عبارة عن عملية انتحار متبادل لا يطيق احتماله أى منهما (١) .

اذن فميزان القوى الحديث بعد ادخال عنصر الذرة ، أصبح من أهم مظاهره أنه ميزان استراتيجى قائم على الاسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى خلافا للتوازن التقليدى الذى كان قائما على الاسلحة التكتيكية .

ولا يعنى هذا ان توازن القوى الحديث لا يستخدم ولا يعتمد على الاسلحة التكتيكية بل على الاسلحة الاستراتيجية وحدها . اذ الواقع أن كليهما يستخدم فى عملية التوازن فبينما ميزان الرعب والتهديد بالاسلحة الاستراتيجية ، يعمل فى حالة نشوب خلافات كبرى بين القطبين تمس مصالحهما المباشرة والامن القومى لاى منهما ، مثل أزمة كوبا سنة ١٩٦٢ فان الاسلحة التقليدية ما زالت تستخدم فى الخلافات الاقل حدة ، ونعنى بها التى لا تمس الأمن المباشر للقطبين ، فهى تستخدم فى فيتنام ولاوس والشرق الاوسط وغيرها . أى ليس فى الميزان العالمى وحده بل فى التوازن الاقليمى فى مناطق العالم كافة .

وقد شهدت الخمسينيات ايضا تطورا جديدا فى الوضع الدولى وقد أثر هذا ايضا فى توازن القوى . فكما أدت الثورة التكنولوجية الى ادخال عنصر الذرة فى المجال الدولى وظهور ميزان الرعب ، كذلك أدت الثورات السياسية والقومية فى الدول الافرو آسيوية التى كانت مستعمرة من جانب القوى الاوروبية ، الى سرعة حصول هذه الدول على الاستقلال وزيادة أهمية دورها السياسى والديبلوماسى الذى تضطلع به فى المجال الدولى — وبخاصة فى الامم المتحدة — الامر الذى أفضى الى ما يعرف بميزان الاستمالة أو الاقناع Balance of Persuasion كأحد الأبعاد الأساسية لميزان القوى الحديث (٢) وهو الناشىء عن محاولة كل من القطبين الرئيسيين على وجه الخصوص والدول الكبرى على وجه العموم شن الحرب السياسية والتنافس الايديولوجى لاستمالة الدول المستقلة حديثا الى اتباع ايديولوجيتها والولاء لها ، وأسلوبها فى ذلك الترغيب أو الترهيب ، وتؤدى المعونات وبخاصة الاقتصادية دورها المهم فى ميزان الاستمالة .

ويمكن القول بأن ميزان القوى فى شكله الحديث ، وأن كان قياسا الى الوضع قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، قد أصبح مبسطا من حيث عدد

---

(١) قدر ماكنمارا وزير الدفاع الامريكى السابق عدد ضحايا الولايات المتحدة الامريكية من حرب نووية شاملة بنحو ١٤٠ مليون نسمة ، أما للاتحاد السوفيتى فسيكون عدد ضحاياه نحو ١٠٠ مليون نسمة (وذلك لقلة كثافة عدد السكان وعدم تمركزهم قياسا الى الوضع فى الولايات المتحدة) . هذا بالاضافة الى الخسائر فى العتاد والاموال .

(٢) لمزيد من المعلومات عن ادخال عنصر الذرة وابعاد الميزان المعاصر أنظر :
Glenn H. Snyder. «Balance of Power in the Missile Age».
Journal of International Affairs .Vol. XIV ≠ I 1960. pp. 22 - 34.

الدول الداخلة فيه فى ظل الاقتطاب الثنائى ، غير انه من حيث طبيعته اصبح ميزانا مركبا مكونا من ابعاد وموازين ثلاثة :

١ ـ **ميزان القوى التكتيكى** : وهو على ما سبق القول ما تبقى من الميزان التقليدى لا من حيث طبيعة الميزان ، اذ تغيرت طبيعته تماما كما أوضحنا فيما سبق ولكن من حيث الوسائل المستخدمة فى تحقيقه وعلى راسها الاسلحة التكتيكية التقليدية دون عنصر الذرة .

٢ ـ **ميزان الرعب الاستراتيجى** : الناشىء عن ادخال عنصر الذرة فى المجال الدولى .

٣ ـ **ميزان الاستمالة** : الناشىء عن استقلال الدول الافرو آسيوية والتنافس الايديولوجى بين الدول الكبرى .

وبعبارة اخرى أن ميزان القوى المعاصر ما هو الا مزيج من توازن القوى التقليدى فيما يتعلق بالاسلحة التقليدية التكتيكية المستخدمة ، مع وجود ميزان جديد هو ميزان الرعب مفروض على الميزان القديم ومع وجود بعد جديد لتوازن القوى هو ميزان الاقناع أو الاستمالة . فاستحداث عنصر الذرة فى المجال الدولى لا يلغى الفكرة القديمة للتوازن وعملها الاساسى وليست فكرة الميزان القائمة حاليا الا امتدادا لفكرة توازن القوى التقليدى .

وقد أدى ادخال عنصر الذرة فى المجال الدولى وفى توازن القوى بين القطبين الرئيسيين الى عدة آثار أهمها : الفصل بين القمع والردع اذ اعتبرا توأمين متلاصقين فى ظل التوازن التقليدى فكثيرا ما كانت الحرب تقوم لاعادة التوازن فى حالة قيام دولة ما بزيادة قوتها زيادة ضخمة من شأنها أن تهدد غيرها . أما حاليا فى ظل ميزان الرعب فقد أصبحت هناك امكانية للردع عن طريق مجرد التهديد باستخدام اسلحة الدمار دون حاجة الى الدخول فى حرب سافرة اى دون الالتجاء الى القمع المسلح . فقد زاد العنصر الجديد من عدم الثقة وعدم التأكد مما اذا كان الطرف الاخر يرمى حقا الى مجرد التهديد ، أو انه ربما يلجأ فعلا الى استخدام اسلحة الدمار . ولذلك زاد هذا العنصر من أهمية عامل الحساب الاحتمالى والتوقيت وزاد كذلك من أهمية دراسة استخدام القرارات واستخدام الرياضة ونظرياتها والعقل الالكترونى فى الحساب الاحتمالى لتهديدات وقرارات القطب المواجه . كما زاد ايضا ادخال عنصر الذرة من أهمية الثورة التكنولوجية والتطلع الى التقدم فى هذا المجال . وقد ترتب على ذلك أن زادت المصروفات الباهظة التى ينفقها كل من القطبين وغيرهما من الدول فى مجال التقدم التكنولوجى ، ذلك لان التسابق أصبح محاولة لتحقيق التوازن بل التفوق فى هذا المجال التكنولوجى .

يضاف الى النتائج سالفة الذكر أن ادخال عنصر الذرة وتبلور ميزان الرعب قد غير من شكل التوازن التقليدى ومن عنصر عدم الوثوق به . فبعد

أن كان افقيا وعدديا فى ظل التوازن التقليدى أى قائمـــا على عدد الدول المشتركة فى التوازن سواء عن طريق المحالفات أو الحرب ، أصبح فى ظل ميزان الرعب رأسيا ونوعيا يتوقف على نوع (مدى فاعلية) الأسلحـــة المتوقع استخدامها من القطبين وكميتها .

وقد يتساءل البعض عما اذا كان توازن القوى فى شكله المعاصر يعتبر أكثر استقرار أم أقل مما كان عليه الحال فى شكله التقليدى قبل الحرب العالمية الثانية . الواقع أننا اذا نظرنا الى توازن القوى باستبعاد عنصر الذرة لوجدنا أن المفروض هو أن يكون أكثر حساسية وأقل استقرارا من التوازن التقليدى ، ذلك أن قلة عدد الاقطاب — وبعبارة أدق أن وجـــود قوتين متواجهتين دون قوة موازنة يخفف من وطأة اصطدامهما — تؤدى بالضرورة الى اشتداد حدة الخلافات كما سلف القول . ولكن الواقع أن ادخال عنصر الذرة فى المجال الدولى قد أسفر عن رأى مخالف للرأى السائد القائل بأنه يزيد من احتمالات قيام حرب مدمرة للبشرية جمعاء ، ذلك أنه عمل على ايجاد استقرار لتوازن القوى لم يكن ليتمتع به العالم اذا لم يكن عنصر الذرة هذا موجود أو يرجع ذلك الى خوف كل من القطبين من أن يقدم أحدهما على استخدام الاسلحة المدمرة فى حالة قيام حرب ، والى علم كل منهما أن نشوب حرب كهذه ستجر عليهما خرابا شاملا ان لم يكن انتحـــارا متبادلا لكل منهما (١) . وقد أصبح التعايش السلمى بين القطبين نتيجـــة طبيعية لادخال عنصر الذرة وبلورة ميزان الرعب .

وفى ختام هذا البحث تجدر الاشارة الى أن القول بأن توازن القـــوى المعاصر قائم على درجة كبيرة من الاستقرار لا يعنى انه سيستمر بالضرورة على حالته وطبيعته هذه فى المستقبل . فديناميكية الحياة السياسية ستؤدى الى تغييره . وقد بدأت تتضح فعلا عدة تغييرات واتجاهات جديدة يغلب أن تؤثر مستقبلا فى توازن القوى القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانيـــة ، وبخاصة منذ اكتمل شكل الميزان الحديث فى الخمسينيات .

وأول هذه الاتجاهات تسرب أسرار انتاج الاسلحة الذرية الى خـــارج القطبين الرئيسيين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحـــاد الســـوفيتى) المحتكرين حاليا للقوة والمتمتعين بمزية السبق فى هذا الميدان التكنولوجى وان كان هذا الاحتكار لم يعد اليوم كما كان عليه حتى أوائل الستينيات .

---

(١) هذا الاستقرار الذى فرضه عنصر ادخال الذرة على توازن القوى قد يضعف باحتمال وقوع اخطاء فى أجهزة الرصد والانذار أو تهور من جانب العاملين فى القواعد الذرية على أعلى مستوى اذ يرى بعض الدارسين فى الحالة النفسية للعاملين فى هذا القطاع الهـــام فى الولايات المتحدة الامريكية قد تدفعهم للتهور والخطأ . لمحاولة تخفيف حدة التوتر بين القطبين أنشىء خط تليفون مباشر (يعرف بالخط الساخن) بين الكرملين والبيت الابيض للتـــأكد من حقيقة الموقف فى حالة وقوع الخطأ كما زود القطبان قواعدهما بأجراس التنبيه وغيرها لتدارك الخطـــــأ .

لمزيد من المعلومات أنظر :

C. W. Sherwin, «Securing Peace through Military Technology,» Bulletin of the Atomic Scientist, Vol 12 (May, 1956), pp. 159 - 164.

فهناك محاولات جادة من عدة دول للحاق بالقطبين الرئيسيين فى مجال التقدم التكنولوجى خاصة فيما يتعلق باكتشاف أسلحة الدمار الجماعى وفى مقدمة هذه المحاولات الجادة ما تقوم به كلا من الصين وفرنسا فقد نجحتا فعلا فى تفجير القنابل الذرية وهما تستحثان خطاهما للوصول الى انتاج القاذفات والصواريخ بعيدة المدى . ويقدر بعض علماء الذرة أن الصين ستنتج مثل هذه الصواريخ فى عام ١٩٧٣ تقريبا . كما أن هناك من يتوقع قيام اسرائيل بانتاج القنابل الذرية ويقال أن خطوات جادة اتخذت فى هذا السبيل بمساعدات من الخارج . ويضاف الى هذه الدول المهتمة بمجال الذرة : ألمانيا الغربية والهند واليابان والسويد وغيرها .

وهنا يبرز هذا السؤال : هل سيؤدى تسرب الاسلحة الذرية وانتشارها الى خارج القطبين ، الى زيادة استقرار التوازن العالمى أم العكس ؟ وما الذى سيترتب على ذلك من آثار فى الوضع الدولى بصفة عامة . يمكن القول بأن هذا سيؤدى عامة الى تعدد أقطاب ميزان الرعب أو تعدد موازين الرعب بدلا من وجود ميزان واحد تتحكم فيه الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى مما يؤدى الى اضعاف أهمية توازن الرعب بين هذين القطبين الرئيسيين أى قد يساعد على استقرار التوازن بينهما . غير أنه من ناحية أخرى سيخفض من أهمية هذين القطبين فى المجال الدولى اذ سيقضى على احتكارهما للقوة ومن ثم يؤدى الى زيادة الخلافات بينهما وبين القوى الجديدة (أى الدول) التى ستنافسهما على القوة . حقيقة أن القطبين ما زالا قابضين على زمام السبق نظرا الى ما أحرزاه من تقدم تكنولوجى مرموق ، وأن لحاق الدول الاخرى بهما فى هذا المجال سيقلل من أهمية انفرادهما فى المجال الدولى ، غير أن هذه الاهمية لن تتلاشى على أية حال لانهما ماضيتان فى تقدمهما بخطى حثيثة فى مجال التقدم التكنولوجى . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فان انتشار الاسلحة الذرية فى دول أخرى غير القطبين سيؤدى بالضرورة الى زيادة حدة الخلافات المحلية على النطاق الاقليمى فيؤثر هذا فى توازن القوى الاقليمى ويرجح كفة الدول حديثة التملك لاسلحة الدمار ، كما قد يساعد هذه الدول على المساومة عن طريق الاكراه والضغط عند طرح المشكلات على بساط البحث .

أما الاتجاه الثانى فهو الانقسام الواقع بين دول المعسكرين وخروج بعض الدول على زعامة القطبين الرئيسيين . ولعل هذا هو السبب الاساسى فى عدم استخدام لفظ « كتلة » وتفضيل لفظ « معسكر » . فقد وضح التصدع فى المعسكر الغربى بخروج فرنسا على زعامة الولايات المتحدة الامريكية وتفضيلها للتحالف الاوروبى على حلف الاطلنطى الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة الامريكية . وقد تبلور هذا بخروج فرنسا من التنظيمات العسكرية لحلف الاطلنطى واضطرار الولايات المتحدة الامريكية ازاء ذلك الى نقل قيادته العسكرية من فرنسا الى بروكسل . كما يتضح مؤخرا من اتفاق ألمانيا الغربية والاتحاد السوفيتى على عقد اتفاقية عدم اعتداء . أما المعسكر الشرقى فيمكن تبين مظاهر التصدع فى كيانه من الصراع الناشىء

بين الصين والاتحاد السوفييتى وقد وجدت الصين فى ألبانيا مؤيدا لها فى الثارة الأوروبية اذ خرجت هذه أيضا على زعامة الاتحاد السوفيتى . كما يلاحظ التفكك أيضا فى محاولات كل من المجر (فى ١٩٥٦) وتشيكوسلوفاكيا (فى ١٩٦٨) الخروج على زعامة الاتحاد السوفيتى وان كان الاتحاد السوفيتى قد عمل فى الحالتين على أن يقمع بالقوة أية محاولة من شأنها اضعاف زعامته فى أوروبا الشرقية . كذلك يمكن الاشارة فى هذا الصدد الى سعى رومانيا للخروج من صفوف الدول الشرقية والتنكر لزعامة الاتحاد السوفيتى .

واذا كان من آثار الاتجاه الاول احتمال ازدياد حدة التوتر فى المجال الدولى بصفة عامة . فان من أهم آثار الاتجاه الثانى تخفيف حدة التوتر بين القطبين الرئيسيين نظرا الى انشغال كل منهما داخليا بمشاكله مع حلفائه والدول المشتركة معه فى المعسكر نفسه بدلا من تركيز الخلاف وتعميقه فى المواجهة بين القطبين الرئيسيين . فتغير الوضع السياسى داخل المعسكر نفسه بسبب تصدعه يؤدى بالضرورة الى خفض حدة التوتر بين المعسكرين ومن شأن هذا الخفض أن يؤدى الى تقليل أهمية المعسكرين المتجابهين .

والاتجاه الاخير الذى يمكن أيضا استقصاؤه فى المجال الدولى اليوم ، هو ظهور مراكز قوة جديدة أو مجموعة دول جديدة تضطلع بدور الوسيط بين المعسكرين وتكون بمثابة المخفف للتوتر القائم بينهما فتعيد الى الاذهان فكرة الدولة الموازنة أو المرجحة تقليديا التى حرم منها الميزان الحديث بسبب جموده وحدته (الناجمة عن القطبية الثنائية) . ويمكن القول بأن مجموعة دول عدم الانحياز يمكنها أن تنهض بهذا الدور فترمى بثقلها المعنوى السياسى فى هذا الجانب أو ذاك ولكن هذا يكون من الناحية السياسية وليس من الناحية العسكرية ذلك لان هذه الجبهة من الدول النامية الحديثة الاستقلال لا تملك الى الآن القوة العسكرية الكفيلة باضطلاعها بدور الموازنة أو بأن تقف على قدم المساواة ازاء القطبين الرئيسيين . فالقوة حتى الآونة الراهنة من الناحية العسكرية — ويتبعها الى حد كبير الناحية السياسية — والكلمة الاخيرة ما زالت مركزة فى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، ولا يوجد من يستطيع أن يقف ازاءهما على قدم المساواة على الاقل حتى الآن . فلا الصين ولا فرنسا ولا أوروبا ولا مجموعة عدم الانحياز يمكنها أن تقف بمثابة قطب جديد فى مواجهة القطبين الرئيسيين اللذين يتمتعان بهذا المركز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولكن السياسة الدولية عامة تتسم بالديناميكية الشديدة ، وتقييم قوى القطبين وغيرهما وان كان يعتبر الى حد بعيد صحيحا فى الامد القصير الا أنه لا يمكن التكهن به حاليا فى الأمد الطويل الا اذا أخذنا فى الاعتبار الاجتهاد فى تحليل الاتجاهات السابقة .

ويمكن القول باختصار بأن مجموعة عدم الانحياز وان كانت لا تملك القوة العسكرية الكافية ، الا أنها من الناحية السياسية والمعنوية يمكنها اذا اتحدت أن تقوم بدور الوسيط القادر على تلطيف حدة الخلافات الدولية .

اهم المراجع العربية المتعلقة بالموضوع

ـ **بطرس بطرس غالى (دكتور) :** « الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية » السياسة الدولية عدد ٥ يوليو سنة ١٩٦٦ ص ٦٨ ـ ٩٥ .

السلام السوفيتى فى أوروبا الشرقية. مكتبة الانجلو سنة ١٩٤٥ .

ـ **محمود خيرى بنونة (دكتور) :** أثر استخدام الطاقة النووية فى العلاقات الدولية واستراتيجية الكتلتين . القاهرة ١٩٦٧ خاصة ص ٥٩٥ ـ ٦٤٠ .

BIBLIOGRAPHY

Books

1. Black, Joseph and Thompson, Kenneth (edts). *Foreign Policies in A World of Change.* Hapour and Row Publishers. New York : Evanston and London, 1963.

2. Beloff, Max, *The Great Powers ;* Essays in Twentieth Century Politics. London : Ruskin House; George Allen and Unwin Ldt. 1959.

3. Butterfield, Herbert & Wight Martin. *Diplomatic Investigations.* Essays in the Theory of International Politics. London : George Allen & Unwin Ltd., 1969.

4. Claude, Inis L. *Power and International Relations.* New York: Random House, 1962.

5. Claude, Inis L. *Swords into Plowshares.* New York; Random House, 1966.

6. Crowley, D.H. *The Background to Current Affairs.* London: Macmillan Co. & New York: St. Martin's Press, 1958.

7. Friedrich, Carl Joachim. *Foreign Policy in the Making:* the Search *for a New Balance of Power.* New York: W.W. Norton & Co. Inc.

8. Gareau, Frederick Henry (ed.) *The Balance of Power & Nuclear Deterrence.* A Book of Readings. Boston: Houghton Mifflin Company, 1962.

9. Greene, Fred, *Dynamics of International Relations;* Power, Security & Order. New York: Holt, Rinehart & Winston, 1966.

10. Gulick, Edward Vose. *Europe's Classical Balance of Power.* New York: American Historical Association, 1965.

11. Gyorgy, Andreo & Gibbs, Hubert (edts.) *Problems in International Relation.* New Jersey : Prentice Hall Inc., 1955.

12. Haas, Ernest B. and Whiting, Allen. *Dynamics of International Relations.* New York : Macgraw Hill, 1956.

13. Hassal, Arthur. *The Balance of Power.* New York: The MacMillan Co. 1950.

14. Hogan, Willard N. *International Conflict and Collective Security.* Kentucky: University of Kentucky Press, 1955.

15. Kissinger Henry Alfred. *Nuclear Weapons and Foreign Policy.* Garden City : New York Doublesday, 1958.

16. Krieger, Leonard (ed.) *The Responsibility of Power.* London : The MacMillan Co., 1968.

17. Larns, Joel (ed.) *Comparative World Politics ;* Reading in Western and Pre-Modern Non-Western International Relations. Belmount, Calif. Wodsworth Publication Co., 1964.

18. Leriche, Charles O. *Principles of International Politics.* New York: Oxford University Press, 1956.

19. Liska, George, *International Equilibrium;* A Theoretical Essay on the Politics & Organization of Security. Cambridge : Harvard University Press, 1957.

20. Lunt, W.T. *History of England.* New York: Harpen and Brothers, 1956.

21. Morgenthau, Hans J. *Politics Among Nations.* New York: Alfred Knopf, 1963.

22. Morgenthau, Hans J. *The Decline of Democratic Politics.* Chicago : The University of Chicago Press, 1967.

23. Palmer, Norman and Perkins, Howard. *International Relations* ; The World Community in Transition. Boston: Houghton Mifflin Co., 1957.

24. Rosenau, James (ed.) *International Politics & Foreign Policy :* A Reader In Research and Theory. New York: Free Press of Glencoe, 1961.

25. Schuman, Frederich Lewis. *The Commonwealth of Men;* An Inquiry Into Power Politics and World Government. New York; Alfred Knopf, 1952.

26. Seabury, Paul. (edit.). *Balance of Power* California: Chandler Publishing Company, 1965.

27. Seton-Watson, Hugh, *Neither War Nor Peace;* The Struggle for Power in Post World War. New York; Praeger, 1960.

28. Stoessinger, John. *The Might of Nations;* World Politics in Our Time, New York; Random House, 1961.

29. Wilson, Thomas, Jr. *Cold War & Common Sense* — New-York: Graphic Society: Greenwich, Connecticut, 1962.

30. Wolfers, Arnold. *Discord & Collaboration.* International Politics. Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962.

Articles & Periodicals :

1) Beedham, B. «Cuba & the Balance of Power». *World Today* No. 19, 1963. pp. 36 - 41.

2) Biorklund, E. «Balance in Northern Europe». *Contemporary Review.* No. 205, 1964. pp. 1939 - 46.

3) Brown, N. «Towards the Super-Power Dead Lock». *World Today* No. 22, 1966, pp. 366 - 74.

4) Burns, A.L. «A New Balance of Power ?» *Journal of International* Affairs. Vol. XIV No. 1, 1960. pp. 61 - 70.

5) Butterfield, H. «The Balance of Power in Herbert Butterfield & Martin Wight (edits.) *Diplomatic Investigations.*» London : George Allen & Unwin Ltd., 1969. pp. 132 - 148.

6) Claude, Inis L. «Management of Power in the United Nations» *International Organization,* 15 (Spring, 1961).

7) Deutsch, K.W. «On the Concepts of Politics & Power». *Journal of International Affairs, Vol.* 21, No. 2, 1967. pp. 232 - 41.

8) Deutsch, K.W. and J.D. Singer. «Multipolar Power Systems and International Stability». *World Politics,* No. 16, 1964, pp. 39 - 406.

9) Frankel, J. «Power Politics & Beyond». Political Studies, No. 14, 1966.

10) Hudson, G.F. «Collective Security and Military Alliances», in H. pp. 185 - 8 Butterfield & M. Martin (edits.) DiplomaticInvestigations, London : George Allen & Unwin, Ltd., 1969. pp. 176 - 180.

11) Johnson, Howard C. and Niemeyer, Gorhart. «Collective Security : The Validity of an Ideal». *International Organization.* 8 (January, 1954).

12) Jordan, Amos A. Jr. «Basic Deterrence & the New Balance of Power.» *Journal of International Affairs.*» Vol. XIV, No. 1, 1960. pp. 49 - 61.

13) Gelber, L. «After Vietnam : Peace and the Status Quo «*Contemporary Review.* No. 210, 1967, pp. 24 - 33.

14) Gulick, Edward V. «Our Balance of Power System in Perspective». *Journal* of International Affairs. Vol. XIV, No. 1, 1960 pp. 9 - 21.

15) Haas, Ernest B. «The Balance of Power, Prescription Concept of, & Propaganda» in Rosenau (ed.) *International Politics & Foreign* Policy. 1961.

16) Hass, Ernest B. «Balance of Power as a Guide to Policy Making». *Journal of Politics,* 15, 1953.

17) Harrison, S.L. «Nth Nation Challenges : The Present Perspective». *Orbis,* No. 9, 1965. pp. 155 - 70.

18) Herz, John H. «Balance System & Balance Policies in a Nuclear & Bipolar Age». *Journal of International Affairs.* Vol. XIV, No. 1, 1960. pp. 35 - 49.

19) Huizinga, J.H. «Gigle on Domsday Eye.» *Contemporary Review.* No. 211, 1967, pp. 57 - 63.

20) Russel, Ruth B. «Management of Power & Political Organizations». *International Organization,* 15 (Autum, 1961).

21) Snyder, Glen. «Balance of Power in the Missile Age». *Journal of International Affairs.* Vol. XIV, No. 1, 1960, pp. 21 - 35.

22) Ströhm, C. G. «Peking and the World Balance of Power.» *Atlas,* No. 10, 1965, pp. 161 - 2.

23) Verrier, A. «Shifts in the Balance of Power». *World Today,* No. 19, 1963, pp. 461 - 3.

24) Waltz, K.N. «International Structure, National Force, and the Balance of World Power.» *Journal of International Affairs,* Vol. 21, No. 2, 1967, pp. 215 - 31.

25) Wight, Martin, «The Balance of Power». in H. Butterfield & M. Wight, (edits.) *Diplomatic Investigations.* London : George Allen & Unwin Ltd., 1969. pp. 149 - 175.